

المال

التجارة

AL MAL
WALTEGARA

صناعة المعارض ودورها في
خدمة الصناعة الوطنية

استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية
في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي

غسيل الأموال محلياً ودولياً

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج السويس - منيا القمح

إحدى ثمار سياسة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥

بحسب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمار بحوالي «٢٥٠ مليون جنيه»

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع «١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه» وتوزيعه كالاتي :

١- للجانب المصري ويمثله :

(١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥ %

(٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٢٣,٥ %

٤٩- للجانب الإيراني ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من غرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزي مسبح ومشط ، مفرد ومزوي ، يرم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحور على كون وشلل ، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١١١٥٠ طن بقيمة ٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع

السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٨٣٠٦ انجليزي

مصنع الغزل المتوسط

السويس - منيا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٣٦,٦ انجليزي

مصنع الغزل السميك

السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ١٣,٧ انجليزي

تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٣٢٣٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأوروبا الغربية

(ألمانيا - الدانمارك - البرتغال - اليونان - تشيك - فرنسا - أسبانيا - إنجلترا - إيطاليا) ودول شرق

آسيا (اليابان - تاوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب - تونس) وبلغ

عدد العاملين بميراتكس (٥٥٣) عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (٥٥ مليون جنيه) ،

وتم حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. شوقي خاطر
- أ. د. عبد المنعم عوض الله
- أ. د. محمود الناقى
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الحبابى
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال :

- أ. د. محمد سعيد عبد الفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. شوقي حسين عبد الله
- أ. د. محمود صادق باززع
- أ. د. على محمد عبد الوهاب
- أ. د. عبد المنعم حباتى جنىد
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد إبراهيم
- أ. د. فتحى على محرم
- أ. د. السيد صيد ناجى
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمى جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. ثابته إدريس
- أ. د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- أ. د. أحمد الفتندور
- أ. د. عبد الطيف أبو العلاء
- أ. د. حمنية زهران
- أ. د. سمير طوبار
- أ. د. إبراهيم مهدى
- أ. د. صفير أحمد صفى
- أ. د. ثبات فهمى
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. القنبرى حسين درويش
- أ. د. رضا المسبل
- أ. د. نادية مكسوى
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. محمد الزهار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير... صناعة المعارض ودورها فى خدمة الصناعة الوطنية بقلم رئيس التحرير	٢
(٢)	استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية فى القضاء على مشكلات التحاسب الضريبى إعداد / يوحنا نصحي عطية	٤
(٣)	ما هو المقصود بفصيل الأموال ؟ (٢) إعداد / شيرين حنّانة	٢٦
(٤)	غسيل الأموال محليا ودوليا دكتور / سمير سعد مرقس	٣٧

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

تعليق النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينارات	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مالياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات تنفق عليها مع الإدارة .



صناعة المعارض ودورها في خدمة الصناعة الوطنية

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة

الصناعة وخطواتها سنة بعد أخرى في مشوارها نحو التطوير والتحسين في الإنتاج لكي يصل إلى العالمية بيسر وسهولة .

■ المعارض منها معارض عامة لمنتجات دولة من كافة فروع الصناعة (هندسية أو معدنية أو نسجية أو طباعية وغيرها) .

■ معارض تخصصية عن خدمة معينة مثل خدمة الفنادق والمؤسسات السياحية أو عن صناعة معينة معرض للصناعات الهندسية أو للأثاث أو لمواد البناء أو للطباعة فهي معارض تخدم صناعة معينة تبرز مقدرات كل صناعة وما

الإعلان المقروء عبر الصحف والمجلات والوسائل التكنولوجية الحديثة في وسائل الاتصال وهناك الإعلان من خلال لوحات الطرق أو من خلال الدعاية المطبوعة والمكتوبة كل هذه وسائل ترويجية في السوق المحلي أما التسويق من أجل التصدير خارجياً هذا المجال الرئيسي المستهدف من صناعة المعارض .

■ وصناعة المعارض صناعة هامة وضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها لأنها المرآة الحقيقية التي تعكس الحركة الصناعية للدولة ليقف على مستوى

■ الإعلان عن السلعة صناعة هامة لكل الصناعات والخدمات فهي ضرورة من ضروريات نجاح الصناعة الوطنية .

■ رجال الإدارة عند إعداد ميزانية مشروع جديد يتم تخصيص نسبة ٢٥٪ من رأس المال المستثمر من أجل الحملة الإعلانية عن المنشأة وعن منتجاتها من أجل التبشير بظهور سلعة جديدة ونزولها للأسواق .

■ الإعلان من أجل النجاح وهذا يتأتى من خلال قنوات إعلانية وهذا يتمثل في الإعلان المرئي من خلال السينما والتلفزيون وهناك

وصلت إليه من تميز وجودة .

■ أو معرض خاص بمنتجات شركة معينة تعرض من خلالها كافة منتجاتها لطرحها في السوق ولبيان الجودة وما وصلت إليه من تطور وتقدم .

■ وهناك من يستخدم المعارض الخاصة في أماكن منتشرة داخل البلاد للبيع بسعر مخفض مع عرض المنتجات بشكل عملي وواقعي من حيث الاستخدام للتعريف عن قرب من المستهلك .

■ وقد تخصصت بعض مدن العالم لإقامة معارض دورية وسنوية وعلى فترات منتظمة حيث تستفيد من مميزات سياحة المعارض حيث تجتمع منتجات دول العالم في تخصص معين داخل سوق واحد تدعو

له كل المهتمين بهذه الصناعة على مستوى العالم في شكل مزار دولي مثل مدينة فرانكفورت ودورسلدورف بألمانيا وميلانو في إيطاليا وهونج كونج في الصين وهناك معارض دولية في إنجلترا وأمريكا وفرنسا في كافة التخصصات على فترات وبالتابوب بينها من خلال جداول عالمية للمعارض دون تعارض أو تداخل في توقيت إقامة هذه المعارض بحيث يكون هناك تكامل وتواصل في الإعلان وإظهار الحديث والجديد على مستوى العالم وهذا ولا شك يؤكد أن المعارض هي النافذة الحقيقية للتبادل التجاري والصناعي بين الدول .

■ وقد بدء الاهتمام في مصر في السنوات الأخيرة بنشاط المعارض وقد طالب وزير التجارة والصناعة تطويرها

وتحديثها ونقلها إلى العالمية فلا شك أن ذلك امتداد للسياسة التصديرية التي تسعى الدولة لتحقيقها مع أمل في زيادة الصادرات والترويج لها من خلال المعارض واستجلاب السائحين والزائرين والمهتمين بالصناعة المصرية .

■ وقد قام مركز تحديث الصناعة منذ سنوات بدعم المعارض المصرية في المعارض المحلية أو الخارجية في سبيل وضع المنتج المصري على الخريطة العالمية وتشجيع المصانع المصرية للتجويد والتجديد حتى يجد مكاناً وسط عالم يتغير كل ساعة بل كل لحظة فالصراع الاقتصادي بين الدول ليس له من نهاية فالبقاء دائماً للأقوى والأصلح هذه سنة الحياة وقواعد العولمة .

استخدام نظرية نظم المعلومات الحاسوبية فى القضاء على مشكلات التحاسب الضريبى

إعداد / يوحنا نصحى عطية

عضو اللجنة الداخلية الأولى ببورسعيد

زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب والمحاضر بمراكز التدريب الضريبى

مقدمة:

فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يشهدها العالم ومنها التكتلات الدولية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما ينتج عنها من آثار متعددة والتحول التكنولوجى فى المعلومات المتاحة وتطورها والمنافسة المالية وحدتها وقوة انتشارها وظهور نظام اقتصادى عالمى جديد وفى ظل العولمة واعتبار أن الحدود الجغرافية ليست إلا حواجز عرضية مع ظهور المزايا التنافسية فى المنتجات والتكنولوجيا حيث أصبحت لا تعمّر طويلا ومع الضغوط السياسية الأجنبية للدول المتقدمة على حكومات الدول النامية وفى ضوء الصراعات غير السلمية على الصعيد

الاقليمى بمنطقة الشرق الأوسط فإنه يلزم دراسة ومناقشة النظام الضريبى ووضع سبل مواجهة وحل كافة المشكلات التى تواجه التحاسب الضريبى وهذه المشكلات تنحصر أسبابها من خلال أسباب متعلقة بالمول نفسه و أسباب متعلقة بالتشريع و أسباب متعلقة ومرتبطة بالإدارة الضريبية. هذه الأسباب لا شك تؤثر على الأداء الضريبى والتحاسب الضريبى وتؤدى إلى تعقيد وطول الإجراءات والتهرب والعجز فى الحصيلة وعدم توفير العدالة فى عملية التحاسب وبالتالى تؤدى إلى التأثير السلبى على موارد الدولة مما يعوق الأداء عن المعدلات المرسومة بخطة الدولة .

ولما كانت الضريبة وكما عرفها البعض (١) هى فريضة نقدية يلزم الفرد بأدائها للدولة وفقا لقواعد محددة لا يفرض إنفاقها فى الصالح العام فحسب بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أبناء الشعب. ومن هنا يتضح أن أبرز أهداف فرض وتحصيل الضريبة هو زيادة الحصيلة بفرض إعادة توزيع الدخل وتشجيع المستثمرين وتحقيق العدالة وزيادة الكفاءة واستعادة ثقة الممولين ودعم خطة التنمية وضبط المنحرفين وبالتالى تحقيق الرفاهية لجميع أبناء الشعب.

١-٢٠٠٠ . عبد القادر حلمى ، المحاسبة الضريبية (دار النهضة العربية ، القاهرة) ١٩٨٥ ، ص ٥ .

ولا شك أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال توفر منظومة عمل متكاملة تعمل بكفاءة وترابط من خلال تشريع واضح وعادل وممول واع يلتزم بالأداء الطوعى للضريبة وإدارة ضريبية مرنة تقوم بتطبيق القانون بصورة صحيحة وعادلة.

ولهذا كانت فكرة هذا البحث من خلال عنوانه وهو "استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية فى القضاء على مشكلات التحاسب الضريبى".

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إظهار أهمية وتأثير نظم المعلومات المحاسبية فى حل مشكلات التحاسب الضريبى.

أهمية البحث:

ولا شك أن تحديد هذه المشكلات ووضع حلول لها من خلال إبراز أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلى تطوير فى أداء مصلحة الضرائب

المصرية كنظام يعمل على تحقيق الحصيلة وزيادة الكفاءة واستعادة ثقة الممولين و ضبط المنحرفين كهدف خاص للمصلحة فى أداء عماها، وتحقيق أهداف عامة للمجتمع ككل من خلال تشجيع المستثمرين وتحقيق العدالة ودعم التنمية.

فروض البحث:

يستند البحث على ثلاثة فروض أساسية هي:

١- أن مشكلات التحاسب الضريبى لها تأثير سلبى على وعاء الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين وبالتالي لها تأثير سلبى على الحصيلة الضريبية وعلى موارد الدولة التى تستخدم فى تمويل الموازنة العامة.

٢- أن هناك صعوبة فى حل هذه المشكلات وذلك لتعارض المصالح بين الأطراف وعادة ما تؤدي الوسائل المقترحة للعلاج

إلى نتائج غير مرضية لكافة الأطراف.

٣- أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية فى دراسة هذه المشكلات ووضع الحلول لها من خلال دراسة مدخلان النظام المحاسبى الضريبى من تشريع وممولين وتعليمات تنفيذية وتفسيرية وأحكام قضائية ولوائح ومتطلبات تحقيق الأداء الفعال للإدارة الضريبية وغيرها من كافة المعلومات الإضافية التى يتم لها عمليات تشغيل سواء كانت فى بعض الجوانب يدوية أو فى الجانب الآخر استخدام الحاسبات الالكترونية للوصول إلى تقارير ونتائج وحصيلة وأهداف يتطلبها القائمون بالعمل فى مصلحة الضرائب لتحقيق أهداف مرسومة لهم من القيادات السياسية وعدالة يحتاجها المجتمع

وجمهور المتعاملين مع مصلحة الضرائب المصرية.

وسوف يتم عرض هذه الدراسة بإيجاز من خلال ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي :

○ المبحث الأول : مشكلات التحاسب الضريبى.

○ المبحث الثانى : نظرية نظم المعلومات المحاسبية.

○ المبحث الثالث : النظام الضريبى مع إطار مقترح للنظام الضريبى.

وسوف ينتهى البحث بمرض النتائج والتوصيات التى يراها الباحث لازمة لتحقيق الأهداف المرجوة والمعرضة بالدراسة ثم ينتهى بقائمة للمراجع .

الفصل الأول

مشكلات التحاسب الضريبى

يقصد (٢) بالتحاسب الضريبى لفويا وقتيا عملية محاسبية مصلحة الضرائب كمؤليها تمهيدا لريط الضرائب المستحقة عليهم.

ويهدف التحاسب الضريبى إلى عملية فحص ومراجعة إقرارات الممولين وذلك للوقوف على مدى صحتها فى ضوء أحكام التشريع الضريبى والتأكد من سلامة وأمانة دفاتر الممول وإقراراته.

وتتم عملية التحاسب الضريبى من خلال الفاحص الضريبى الذى يقوم بالاطلاع على دفاتر المنشآت وقوائم المركز المالى بها ومراجعة المستندات المؤيدة للعمليات التى تمت خلال فترة معينة والحصول على أدلة وقرائن إثبات واستخدام أسلوب المصادقات على أن يتم ذلك من خلال مخضر أعمال لفحص الدفاتر ومذكرة فحص وتقدير الأرباح فى ضوء البيانات التى توصل إليها وتتضمن هذه التقارير كافة البيانات والمشتملان باختلاف طبيعة النشاط الذى يقوم بفحصه وتعتمد حجة على الممول عليه لإثبات (٣) عكس ما جاء بها .

إلا أنه ومن خلال التطبيق

العملى تنتج عدة مشكلات فى التحاسب الضريبى نذكر منها:

- ١ - مشكلة زيادة العبء على جهاز الفحص الضريبى .
 - ٢ - تأخر عملية التحاسب الضريبى .
 - ٣ - انخفاض جودة الفحص الضريبى .
 - ٤ - إهدار دفاتر الممولين لأسباب شكلية أو غير موضوعية .
 - ٥ - زيلة المنازعات الضريبية بين الممولين والمصلحة .
 - ٦ - عدم الاقتصاد فى نفقات الجباية والتحصيل .
- ولاشك أن لهذه المشاكل أسباب سوف نقوم بمرضها على النحو التالى:

٢ - د. محمد الصادق سلامة وآخرون ، الضريبة الموحدة فى التشريع المصرى فى ظل القانون ١٨٧ لسنة ٩٢ (كلية التجارة ، جامعة قناة السويس) ٢٠٠٣ ، ص ٥ .

٣ - القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل ، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ (تابع) فى ٩ يونيو ٢٠٠٥ ، المادة ٢٢٠ من ٦٤ .

أولاً : أسباب تتعلق بالمول :

حيث أن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا في موضوع عدم التزام الممول وعدم قناعته بالضريبة التي يسددها ولماذا يسددها ؟ وأين يسددها ؟ ومتى يسددها ؟ وما هو العائد عليه من منفعة له ولأسرته لا شك أنها تؤدي جميعها كاسباب إلى حدوث الكثير من المشكلات في التحاسب الضريبي .

كما انه ومن العوامل التي تتعلق بالمول نظرتة التقليدية للضريبة على أنها اقتطاع مالى من دخله أو ثروته دون الحصول على مقابل مباشر ، فعادة ما يشعر الممول بوطأة الضريبة عندما تكون مفروضة على الدخل بل ويزداد هذا الشعور كلما كان دفع الضريبة يتم بواسطة الممول مباشرة كما هو الحال في الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين في مصر بعكس الحال في الضرائب التي تخصم من

المنبع مثل الضريبة الموحدة على المرتبات والأجور التي لا يشعر الممول بوطأتها .

ولا شك أن تلك الأسباب التي تتعلق بالمول يجب أن يتم أخذها في الاعتبار عند دراسة مدخلان النظام الضريبي حيث انه ومن خلال دراسة مدى انخفاض الوعى الضريبي لأغلب الممولين وجهل الممول بقانون الضرائب وعدم معرفة الممول بحقوقه وواجباته يمكن أن يتم وضع الحلول الممكنة وإدخال مجموعة من المدخلات التي تتفاعل لتؤثر في مخرجات النظام بالقضاء على هذه المشاكل وأسباب حدوثها .

ثانياً : أسباب متعلقة بالتشريع :

حيث تعتبر بعض نصوص التشريع من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه المشاكل فيعتبر عامل سعر الضريبة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الكثير من المشاكل نتيجة عدم الالتزام والمتعمد من الممول وذلك

بسبب تعقد وغموض مواد القانون بحيث يمكن تفسير هذه المواد بواسطة الفاحصين الضريبيين بشكل مختلف عن تفسير الممولين والمحاسبين ، كما أن نقص المعلومات التي تساعد الممول على تحديد قيمة الدخل الخاضع للضريبة وهي المعلومات المتعلقة بالإيرادات الخاضعة للضريبة والمصروفات المعتمدة ضريبيا وكذلك الإعفاءات الضريبية، كما أن الغموض والتعقيد في قوانين الضرائب يؤدي إلى نشوء حالة تأكد بالنسبة للممول بخصوص دخله الخاضع للضريبة (٤) .

ونسبب ذلك يمكن أن يقع الممول في الأخطاء أو أن يرتكب المخالفات وقد يؤدي ذلك إلى زيادة دخله في الإقرار الضريبي ويكون هذا السهو في صالح الحكومة والإدارة الضريبية أو أن ينشأ عنه تخفيض في الدخل في الإقرار الضريبي ويكون هذا الأمر في صالح الممول .

ومن الممكن فى ضوء ذلك أن يتعدى تأثير التعقيد الضريبي على المشكلات الناتجة إلا أن هذا لا يعنى إهمال هذا التعقيد حيث يترتب عليه عادة زيادة فى النفقات التى تتحملها الإدارة الضريبية مثال لذلك نفقات تدريب مامورى الضرائب وموظفى المصلحة ، بالإضافة إلى نفقات فحص الإقرارات بهدف اكتشاف الأخطاء وتصحيحها ، فضلاً عن المنازعات التى تنشأ بين الممولين والإدارة الضريبية نتيجة لذلك .

يضاف إلى ذلك أن هناك بعض المشكلات التى ظهرت فى الأعوام الثلاث لتطبيق القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بالضريبة على الدخل ومن هذه المشكلات العملية بالنسبة للضريبة على النشاط التجارى والصناعى المعالجة الضريبية للمعقود طويلة الأجل وطريقة التحاسب الضريبى لهذه المعقود والتى قد تختلف عند التطبيق المحاسبى للمعايير

المصرية أو الدولية، كذلك المشكلة المتعلقة ببند التبرعات والإعانات المدفوعة سواء للحكومة أو أية جهة أخرى حيث وجد أن لفظ المدفوعة يعنى ما تم دفعه نقداً فى حين أن هناك بعض الشركات تقوم بالتبرعات العينية كأجهزة طبية للمستشفيات أو أجهزة حاسب آلى للمدارس والجمعيات، كذلك مشكلات فى تحديد شروط الترحيل للخسائر وتعديلات الإقرار والمسمى المحاييد وفوائد الودائع وحساب الإهلاك وغيرها من المشكلات التى سوف تنتج عند التطبيق والتى تحتاج إلى إدارة ضريبية واعية وشجاعة فى التصدى لهذه المشاكل وحلها فى ضوء إحكام وفلسفة القانون وقصد المشرع وذلك بمرونة ومصادقية .

ثالثاً : أسباب متعلقة ومرتبطة بالإدارة الضريبية:

تلعب الإدارة الضريبية دوراً هاماً فى تحقيق أهداف

النظام الضريبى حيث يتسم دورها فى تحويل التشريع إلى التطبيق المرجو مع الحرص على علاقة مستمرة وجيدة مع الممولين.

ويرى البعض أن المشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية من أهم المشاكل التى تصادف الضرائب فى الدول النامية، وأنها تفوق فى أهميتها المشاكل الخاصة بالأوعية الضريبية والتركيب الفنى للضرائب ، وأن التنظيم السيئ يؤدى إلى تعقيد وطول الإجراءات ، كما يؤدى إلى زيادة المشاكل والشكاوى وإلى التهرب الضريبى ونقص الحصيلة (٥).

ويمكن تلخيص العوامل المتعلقة بالإدارة الضريبية والتى تؤدى إلى حدوث بعض المشكلات فى النقاط التالية :

٥ - د. محمود السيد النافى، دور الإدارة الضريبية فى مجال الاستثمار، الأنظمة الضريبية وسياسات الاستثمار فى أفريقيا ، وزارة المالية ، مصلحة الضرائب ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٦ ، مجلد أبحاث المؤتمر ، الجزء الثانى ، ص ٥٢٢

١ - عدم توافر المعلومات الكافية عما يفكر فيه الممولين :

همن الضروري أن تتوافر لدى إدارة الضرائب معلومات كافية عما يجول بخاطر الممولين وما عندهم من آراء يمكن الأخذ بها أو حقيقة ما يشعرون به من مشاكل أو معاناة من جراء تعاملهم مع مصلحة الضرائب أو أى أمور تشغل تفكيرهم (٦) ، وأيضاً ردود أفعالهم تجاه النظام الضريبى ومدى تفهمهم له ، وأيضاً ردود أفعالهم تجاه الأسس التى تتبع لتحديد إرباحهم وأساليب تحصيل الضريبة وأيضاً التعرف على المشاكل التى تواجههم عند التعامل مع مصلحة الضرائب، ومما لا شك فيه أن وجود هذه المعلومات كفىل بان يسهم فى تدعيم الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب مما يساعد فى حل العديد من المشكلات .

٢ - القصور فى سياسات وإجراءات الفحص

الضريبى :

وتعتبر مرحلة الفحص الضريبى المرحلة الأساسية والفنية من مراحل عمل الإدارة الضريبية لذلك فإن الاهتمام بهذه المرحلة وحسن تنفيذها لا شك يؤدى إلى علاج العديد من المشاكل ويؤدى إلى زيادة الحصيلة وتدعيم أواصر الثقة .

ويقصد بالفحص الضريبى التحقق من أن الممول قد أظهر فى إقراره الضريبى الأرباح الحقيقية التى تنتج عن المعاملات والعمليات التى قام بها خلال السنة ، أى التحقق من قيام الممول بإدراج كل ما حققه من إيرادات فى الإقرار الضريبى المقدم للمصلحة من غير إخفاء أو إسقاط أو تخفيض لجزء منه وأنه حمل هذه الإيرادات بأعبائها ونفقاتها اللازمة للحصول على هذه الإيرادات والمحافظة عليها (٧) .

ولا شك أن تطوير أسلوب الفحص الضريبى يؤدى إلى حل الكثير من المشكلات إذ

أن أسلوب الفحص الحالى كان يهتم أساساً بالكم وليس بالكيف ويكتفه كثير من أوجه القصور التى تفقده مقومات العدالة والكفاءة والمرونة والاستقرار وأنه بهذا الشكل يمثل عبئاً كبيراً على كل من الممول ومصلحة الضرائب ويؤدى إلى عدم الالتزام الضريبى لكل من مأمور الضرائب الفاحص والممول حيث تترتب على هذا القصور فى سياسات وإجراءات الفحص مشاكل (٨) عديدة منها :

٦- محمد عبد العظيم حسن ، استخدام النماذج الكمية المستحددة للمراجعة التحليلية لتطوير عملية الفحص الضريبى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٦ .

٧- د.عيسى محمد أبو منبل ، دراسات فى المراجعة والمسئولية القانونية لمراجع الحسابات طبقاً لأحدث القضايا والتشريعات، ١٩٩٥ ، ص ٢١١ .

٨- عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، التحليل المحاسبى لحساسية متغيرات الحصيلة الضريبية بمعلومية علاقتها التشابكية مع الدخل القومى العام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٢-٢٤١ .

نسبة المتأخرات الضريبية وزيادة نسبة الديون المدومة. والواقع أن الحاجة لحل هذه المشكلات أصبحت ماسة وقد اجتهد الكثير من الباحثين في وضع الكثير من الحلول والباحث يرى أن استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية في تحليل مدخلات النظام وتوضيح أوجه القصور وأسباب مشكلات التحاسب الضريبي ومعالجة البيانات المدخلة باستخدام وحدات الحاسب الآلى وبرامج جيدة سوف يؤدي إلى نتائج مرضية ومخرجات تؤدي إلى الأهداف المرجوة من النظام الضريبي حيث أن الضريبة في الوقت الحالي لم تعد أداة قهر وقمع وجباية بل أصبحت مشاركة من الممول في خطة التنمية ورفق الشعوب ولذلك سوف نتناول في الفصل التالي دراسة مختصرة عن نظرية نظم المعلومات وإمكانية استخدامها في النظام الضريبي.

الحديثة والسبل اللازمة في تطوير أعمال الفحص الضريبي.

٣ - القصور في سياسات وإجراءات المعلومات والتحصيل :

أن عدم التزام نسبة كبيرة من الممولين بتقديم إقراراتهم الضريبية سوف يؤدي إلى الكثير من مشكلات التحاسب الضريبي حيث تفقد مصلحة الضرائب مصدرا هاما من مصادر المعلومات التي يمكن من خلالها حصر المجتمع الضريبي حيث يقع عليها عبئ التعرف على هؤلاء الممولين بالإضافة إلى عبء فحص أنشطتهم والتعرف على صافي دخولهم ولا شك أنه لا بد من وضع إطار محدد من التوعية للممول لحثه على تقديم الإقرار الضريبي مع وضع نظام لعقوبة المتعمد عدم تقديم إقراره كما أن عجز الإدارة في تحقيق الأهداف المرجوة منها ينتج عن ارتفاع نسبة عدم تقديم الإقرار وتزايد

١ - زيادة العبء على الجهاز الضريبي للفحص .

٢ - تأخر عملية التحاسب الضريبي نتيجة تراكم كثير من الإقرارات دون فحص وضياح جزء من الحصيلة الضريبية .

٣ - انخفاض جودة الفحص الضريبي.

٤ - إهدار دفاتر الممولين لأسباب شكلية أو غير موضوعية.

٥ - زيادة المنازعات الضريبية بين الممولين والمصلحة .

٦ - عدم الاقتصاد في نفقات التحصيل .

ولا شك أن هذه المشاكل سوف تؤثر على حصيلة مصلحة الضرائب وعلى ثقة الممول بها ولا بد لعلاج هذه المشاكل تحسين وتطوير عملية الفحص الضريبي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة الضريبية وتحسين العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية والاستفادة من التطورات والاتجاهات

الفصل الثانى

نظرية نظم المعلومات الحاسبية

عرف البعض (١) نظام المعلومات الحاسبية بأنه عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات التى تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التى تحتاج إليها إدارة الوحدة الاقتصادية للقيام بمسئوليتها فى المحافظة على الأصول وحماية حقوقها لدى الغير والتخطيط للمعاملات المستقبلية وممارسة الرقابة على الأداء.

ويمعرف النظام بأنه وحدتان فأكثر تعمل فيما بينها لتحقيق هدف أو أكثر من هدف ، ولكل نظام رئيسى متكامل عدة أنظمة فرعية يتكون كل نظام فرعى من الإجراءات والأساليب التى توصل إلى تحقيق أهدافه مع مراعاة ضرورة وجود الإجراءات التى تكفل ربط هذه النظم الفرعية ببعضها البعض وبالنظام المتكامل .

ويتكون نظام المعلومات الحاسبية من :

- ١- المديرين للنظام والمؤدين لواجباته المختلفة وهم الأشخاص People
 - ٢- الخطوات أو الاجراءات وهى عبارة عن النظم اليدوية أو الآلية أو الاثنين معا Procedures
 - ٣- البيانات Data
 - ٤- البرمجيات المستخدمة فى تشغيل البيانات Software
 - ٥- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات Information technology infrastructure
- ويقوم نظام المعلومات الحاسبية بمجموعة من الأعمال يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية :
- ١- تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة والأحداث .
 - ٢- معالجة وتحويل أى ترجمة البيانات الى معلومات نافعة فى اتخاذ القرارات.
 - ٣- تزويد الوحدة بما

يساعدها فى تقييم أداؤها واتخاذ قراراتها .

ونظام المعلومات أهمية خاصة حيث جاءت نشرة معيار الحاسبة رقم ٢ لمجلس معايير الحاسبة المالية الأمريكية وعرفت الحاسبة بأنها نظام للمعلومات ونصت على ان الهدف الرئيسى للحاسبة هو تزويد متخذى القرارات بالمعلومات المفيدة To provide information useful to decision makers

كما تتضح أهمية نظم المعلومات الحاسبية أيضا من الاحصائية التى قامت بها منظمة المحاسبين الاداريين والتى اشارت بان العمل المتعلق بالنظمة الحاسبية كانت واحدة من أكثر الأنشطة أهمية فى المزاولة من قبل محاسبى الشركات وإن ثانى أهم العمال التى يزاولها محاسبى الشركات هى التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى .

٩- د. منير محمود سالم ، نظم المعلومات والحاسب الالكترونى، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص. ١٩٠

والخبرة .

هذه الأهداف لن تتحقق الا من خلال الاهتمام بالمعلومات التي يتم الحصول عليها وهذه المعلومات هي ناتج نظام المعلومات الحاسبي اذ أن المعلومات ما هي الا بيانات تم تشغيلها ومصطلح البيانات يعود الى كل الحقائق التي تم تجميعها وتخزينها ومعالجتها بالنظام الحاسبي ليحولها الى معلومات مفيدة اذن فالمعلومات Information هي بيانات Data تم ترتيبها ومعالجتها لتعطي معنى ذا معنى ومن ثم فان قيمة المعلومة هي الفائدة المولدة من تلك المعلومة مطروحا منها تكلفة اخراج تلك الفائدة .

ومن الواضح أن المعلومة الجيدة هي التي يستطيع منها مستخدميها الوصول الى قرار جيد وللمعلومات المفيدة مجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية :

- ١ - في وقتها Timely
- ٢ - مفهومة Understandable
- ٣ - يمكن اثبات صحتها Ver-

ونظام المعلومات الحاسوبية يتأثر بمجموعة من العوامل التي تؤثر في تصميمه وهي:

١ - إستراتيجية الوحدة Strategy

٢ - عادات وتقاليده وثقافة الوحدة Organizational Culture

٣ - تكنولوجيا المعلومات In-formation technology

ولكي يحقق نظام المعلومات الحاسوبية أهدافه يجب تزويده بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وإذا تم ذلك فان التصميم المحكم لنظام المعلومات الحاسوبية يمكنه من :

١ - تحسين الخدمة التي تقدمها الوحدة وتحسين إنتاجيتها .

٢ - تحسين فاعلية وكفاءة الاجراءات والخطوات في الوحدة .

٣ - تحسين القدرة على اتخاذ القرارات .

٤ - تزويد العاملين بالمهارة من خلال زيادة تبادل المعرفة

ifiable

٤ - وثيقة الصلة بالموضوع

Relevant

٥ - موثوق بها ويعتمد عليها

Reliable

٦ - كاملة Complete

هذه المعلومة يجب أن تساعد متخذ القرار في اتخاذ قراره حيث ان اتخاذ القرار يتطلب عدة خطوات هي :

١ - تحديد المشكلة Ideentify the problem

٢ - اختيار طريقة حل المشكلة

٣ - تجميع البيانات اللازمة لتنفيذ نموذج مقترح

٤ - تفسير مخرجات النموذج

٥ - تقييم استحقاقات كل بديل

٦ - اختيار وتنفيذ الحل الأفضل

ونظام المعلومات الحاسوبية مجموعة من الوظائف الأساسية التي يؤديها هي :

- ١ - تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة والتعاملات والأحداث بكفاءة وفاعلية وذلك من خلال :

■ أخذ بيانات الحدث على وثائق أصلية.

■ تسجيل بيانات الحدث بشكل يظهر ترتيب حدوثها الزمنى.

■ تخزين البيانات حسب نوعها وأهميتها.

٢ - تزويد الإدارة بمعلومات نافعة في اتخاذ القرار وذلك على النحو التالي :

■ فى النظام اليسدى يتم تزويد هذه المعلومات على شكل تقارير وهذه التقارير إما أن تكون تقارير مالية Financial reports أو تقارير إدارية Managerial reports

٣ - التزويد بمراقبة داخلية ملائمة :

وذلك لتحقيق كل من :

■ التأكد من أن المعلومات الناتجة عن النظام يعتمد عليها أى موثوق بها .

■ التأكد من أن الأحداث والنشطة قد انجزت بشكل فعال ومنسجم مع أهداف الإدارة.

■ حماية الوحدة.

ونظام المعلومات الحاسبية له دورة يتم من خلالها معالجة البيانات تتألف من أربعة خطوات يمكن أن نستعرضها فى النقاط التالية :

الخطوة الأولى :

إدخال البيانات Data input

الخطوة الثانية :

تخزين البيانات Data storage

الخطوة الثالثة :

معالجة البيانات Data processing

الخطوة الرابعة :

إخراج المعلومات Information output

ويجب عند جمع البيانات مراعاة أن كل حدث ذا أهمية وأنه يرتبط بالمصادر المتأثرة بكل حدث ويراعى أن يكون مرتبط بالممولين والعملاء المشاركين فى كل حدث كما أنه يجب عند إدخال البيانات أن تكون مرتبة تاريخيا وأن يتم استخدام اللوائح الصلبة الورقية فى تجميع البيانات المدونة عليها ومن ثم نقلها على الحاسب الألى وأن يتم تسجيل معظم البيانات من خلال شاشات إدخال مباشرة

وأن يتم ترقيم مسبق لكل وثيقة أصلية واستخدام اعداد الوثائق وجعل النظام يعين رقما تسلسلى لكل حدث جديد مع استخدام مصدر ألى للبيانات .

وفى الخطوة الثانية يجب أن يتم تخزين البيانات بتصنيفها فى كيانات أو أشياء متشابهة وأن يكون لكل كيان صفات أو خصائص ذات أهمية وهى التى بحاجة للتخزين

أما الخطوة الثالثة فى معالجة البيانات فإن معالجة الرزم هى تحديث للبيانات المخزنة عن المصادر والممولين بشكل دورى والمعالجة المباشرة هى تحديث للبيانات فى وقت وقوع كل حدث .

ومع مراعاة أنه إذا تم الاهتمام بالخطوات الثلاث الأولى فإن المعلومات المستخرجة فى الخطوة الرابعة سوف تتميز بخصائص المعلومة الجيدة ومن ثم سوف تساعد فى اتخاذ قرار سليم للإدارة وإداء جيد للوحدة.

من هنا يصبح نظام المعلومات المحاسبية أوسع قاعدة من النظم المحاسبية التقليدية نظرا لأنه ينهض لتجميع وتجهيز كمية ضخمة من البيانات وذلك من خلال عدد من النظم الفرعية التي تختص بمجالات محددة لتوفير البيانات اللازمة للإدارة بالإضافة إلى إرساء أسس وقواعد الرقابة الداخلية على عمليات الوحدة الاقتصادية.

ونظام المعلومات المحاسبى مجموعة من المقومات (١٠) هي:

١ - إطار يحصر العناصر الداخلية ويبين أهم العناصر الخارجية، وهذا يساعد فى اختيار الأساليب التى تستخدم فى عملية التشغيل.

٢ - مجموعة من العناصر المترابطة وهى خليط من مجموعتين:

١ - العناصر المادية : والتى تتكون من المستندات وما فى حكمها والدفاتر والسجلات

والتقارير والقوائم.

ب - العناصر البشرية : وتتكون من ماسكى الدفاتر والمحاسبين والمحللين الماليين.

٣ - مجموعة من المفاهيم والمبادئ وقواعد المحاسبة والتى تنقسم بالمرونة حسب التطورات المحيطة بالمنظمة والتى تحكم تشغيل النظام.

٤ - سلسلة من الإجراءات يعمل النظام وفقا لها تكون من :

■ المدخلات : حيث يتم تجميع البيانات عن الأنشطة المالية للمنظومة وإدخالها.

■ عمليات التشغيل : حيث يتم تسجيل وتصنيف وتبويب وتحليل الملاحظات لاستخراج النتائج .

■ المخرجات : وهى عرض وتفسير المعلومات من خلال التقارير المختلفة.

ويتميز نظام المعلومات المحاسبى الجيد بمجموعة من الخصائص (١١) الواجب توافرها من أهمها:

- ١ - اقتصادية تشغيل النظام المحاسبى.
- ٢ - بساطة هيكل النظام المحاسبى.
- ٣ - المرونة.
- ٤ - الملائمة.
- ٥ - التقارير المطلوبة.
- ٦ - السرعة والدقة.

ويهدف نظام المعلومات المحاسبى إلى :

- ١ - إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع.
- ٢ - يجب أن تتوافر فى بياناته وتقاريره الدقة فى الإعداد والنتائج.
- ٣ - يجب أن تقدم التقارير فى الوقت المناسب.
- ٤ - يجب أن يحقق النظام المحاسبى اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائه.

١٠ - د. وفاء محمد عبد الميمد ،
النظم المحاسبية والمحاسبة الآلية ،
مكتبة الجلاء الجامعية ، بور فؤاد ،
ص ١٣

١١ - د. صابر حسن الفنام ، النظام
المحاسبى فى الموائى والشركات
الملاحية ، مكتبة الجلاء الحديثة ،
بورسعيد ، ٢٠٠١ ، ص ١٣

٥ - يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها .

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتمتع تصميم وإنشاء نظام المعلومات الحاسوبية بمجموعة من المبادئ تتركز في مبدأ تكامل وترابط عمليات المشروع وأقسامه ومبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة ومراعاة دور الآلات في تحقيق مبدأ كتابة البيانات والارتباط بمظاهر أساسية للرقابة الداخلية في النظام الحاسبي .

من هنا يتضح أن نظام المعلومات الحاسبي يعمل على تجهيز البيانات وإعدادها لتخرج في صورة معلومات تفيد متخذي القرار ، وبالتالي في حل كثير من المشكلات لكل من متخذي القرار سواء الداخليين أو الخارجيين .

ولما كانت هناك مشكلات قمنا بالتعرض لها خلال الفصل الأول لعملية التحاسب الضريبي وحيث أن النظام

الضريبي يتمتع بتوفر مقومات خاصة به من إطار يحصر عناصره الداخلية ومجموعة من العناصر المترابطة سواء كانت عناصر مادية أو بشرية كما يتمتع بسلسلة من الإجراءات وله أهداف محددة من إنتاج تقارير لازمة لخدمة الأهداف وتوافر معلومات وتقارير تتوفر فيها الدقة في الإعداد والنتائج وفي الوقت المناسب وتحقيق الرقابة الداخلية مع مراعاة مقابلة المصروفات بالإيرادات فإن ذلك يقودنا لدراسة النظام الضريبي كنظام ومعرفة كيفية استخدام نظرية النظم من خلاله للقضاء على مشكلات التحاسب الضريبي أو تقليلها وذلك في الفصل التالي .

الفصل الثالث

النظام الضريبي مع إطار مقترح

من خلال الفصل الثاني تعرفنا على مفهوم نظام المعلومات الحاسبي واستخلصنا أن النظام الحاسبي يشتمل على

مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتلخيص وتقدير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة ولتقديمها إلى الجهات الخارجية من مستخدمي داخليين وخارجيين .

وتمرضنا لمميزات النظام الجيد ومقوماته وأهدافه والمبادئ التي يجب أن يتمتع بها لتحقيق الأهداف المرجوة منه .

والنظام الضريبي هو نظام له إطار يحدده ويتكون من جانبان (١٢) :

أولهما : جانب عملي :
ويتمثل في الأصول والمبادئ التي على أساسها يمكن قيام بنیان ضريبي سليم .

ثانيهما : جانب تطبيقي :
تتفاعل في انجازها الخبرة

١٢ - أ.د. هيسى محمد أبو بلبل ،
أصول المحاسبة الضريبية مع
دراسة ضرائب الدخل طبقاً
للقانون الجديد ، ١٩٨٢ ، ص ١٩ .

الفنية والمحاسبية والقانونية لترجمة أهداف المشرع الضريبي ومواجهة متطلباته من اختيار النظام الضريبي لسجلاته ودفائره ومستنداته وتسجيل أمين المشروع للعمليات المالية للمشروع ثم استخراج النتائج وعرض وتحليل البيانات المحاسبية في شكل قوائم سليمة ومعبرة، وإعداد الإقرارات، وفحص الدفاتر والسجلات للتحقق من صدق الإقرارات وأمانتها وذلك لتحديد وعاء الضريبة من خلال عملية التعاسب الضريبي.

من هنا نستطيع أن نوضح أن النظام الضريبي يركز على ثلاثة مقومات أساسية ترتبط ببعضها في شكل متكامل على النحو التالي:

أولاً: المدخلات :

وتعتبر مدخلات النظام من العناصر الهامة والتي تحتاج إلى تبويب وصياغة من أجل تحقيق الداء الفعال الإدارة الضريبية للوصول إلى أهدافها وهذه المتطلبات التي

يمكن أن تكون عناصر المدخلات تتعصر في الآتي:

١ - الكيان الملثم الإدارة الضريبية :

فيلزم للإدارة الضريبية كيان ملثم وظروف وطبيعة المرحلة وذلك من خلال :

■ توفير الهيكل التنظيمي :

ومن المعروف أن الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب يتكون من رئيس المصلحة يتبعه عدد من مستشاري رئيس المصلحة ويليه المكتب الفني والإدارة العامة للتنظيم والإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ثم الإدارة العامة للعلاقات العامة والإدارة العامة للمتابعة والإدارة العامة للأمن والإدارة العامة للتحقيقات ويتبع رئيس المصلحة عدداً ثنى عشر إدارة مركزية تمثل الإدارة المركزية للحصر والإقرارات يتبعها إدارة عمالية للمسببتبات وحسابات الممولين وإدارة عامة لتجميع البيانات

المركزية وإدارة عامة للحصر والإقرارات وإدارة عامة للإحصاء.

ثم الإدارة المركزية لشئون الحاسب الآلى ويتبعها الإدارة العامة للتنظيم والبرامج والإدارة العامة للتشغيل والإدارة العامة للتطبيقات وصلاحيه الجودة والإدارة العامة للأبجدي والبطاقات الضريبية وفروع الحاسب الآلى وعددهم ٩ فروع.

يليهما الإدارة المركزية لشئون الفحص والتحصيل ويتبعها الإدارة العامة للفحص الضريبي والإدارة العامة للتحصيل .

ثم الإدارة المركزية لشئون الدفعة ورسم التمية ويتبعها الإدارة العامة للتخطيط ومتابعة الدفعة والإدارة العامة للتقدير والدمغة والإدارة العامة لتشغيل الدفعة والإدارة العامة لرسم تنمية وضريبة التضامن والأمانة الفرعية .

يليهما الإدارة المركزية

للتحصيل تحت حساب
الضريبة ويتبعها الإدارة
العامة لتخطيط البرامج
والإدارة العامة للتعليمات
والاستفسارات. بعدها الإدارة
العامة للضريبة على أجور
ومرتبات العاملين بالخارج
واستمر العمل فيها حتى إلغاء
قانون ضريبة العاملين
بالخارج.

وليها الإدارة المركزية لمكافحة
التهرب الضريبي ويتبعها
الإدارة العامة للتحريات وجمع
المعلومات وبحث مصادر
الثراء وفرع التخطيط ومتابعة
الدعوى والإدارة العامة
لمكافحة التهرب . يليها الإدارة
المركزية للبحوث والقضايا
الضريبية ويتبعها الإدارة
العامة لبحوث ضرائب الدخل
وفرع لبحوث الدمغة وزنم
التمية وفرع لبحوث الأيلولة
وفرع لبحوث الاتفاقيات
الدولية وفرع لبحوث
الدراسات الاقتصادية وفرع
لبحوث قضايا الضريبة.
بالإضافة إلى الإدارة المركزية
لمركز التهرب الضريبي

ويتبعها الإدارة العامة
للتخطيط وتصميم البرامج
وفرع تنفيذ البرامج وفرع
لمتابعة وتصميم البرامج وفرع
لشئون المالية والإدارية.

بعدها الإدارة المركزية لشئون
اللجان وكان يتبعها الإدارة
العامة للجان الطعن وتغيرت
هى ظل القانون ٩١ لسنة
٢٠٠٥ إلى الإدارة العامة
للجان الداخلية و فرع للجان
إعادة النظر.

ثم للإدارة المركزية للتوجيه
والرقابة ويتبعها الإدارة العامة
للتوجيه الفنى وفرع التوجيه
الادارى والإدارة العامة
لشئون القانونية ،

ثم الإدارة المركزية للأمانة
العامة ويتبعها الإدارة العامة
لشئون العاملين وفرع الشؤون
المالية والإدارة العامة للشؤون
الإدارية.

ويجب ان يتم الاهتمام
بالقطاعات الضريبية المكونة
لهيكل التنظيمى للمصلحة
مع توفير العناصر المتميزة مع
توفير قدر من اللامركزية فى

متابعة الأداء وذلك لتوفير
كثير من الجهد والوقت ويجب
أن يتم الاهتمام بالقاعدة من
خلال التدريب الجيد
واكتساب المهارات الأساسية
فى التعامل مع الحاسب الالى
واكتساب المهارات اللغوية ،
كما أنه ولا بد من توفير المدير
الفعال الذى يستطيع ان
يحقق الأهداف المرسومة وان
يتصف بمجموعة من الصفات
لتحقيق هذه الأهداف فيجب
أن يتميز بما يلى:

١ - الروح النقدية : ومعنى
ذلك ألا يتأثر بالمسلمات
الموجودة أو الشائعة وان ينقد
نفسه ويتقبل النقد من
الآخرين ويكون اهم ما يميزه
قدرته على أن يخطبر الآراء
المحيطة به بذهن ناقد لا
ينقاد وراء رأى دون أن
يفحصه ولا يقبل الا ما يبدو
له مقنعا على أسس عقلية
ويعمل على اختبار البراء
واخضاعها للفحص العقلى
الدقيق ويقبل الرأى الآخر فى
حالة ما اذا كان لصالح العمل
ويؤدى الى تحقيق اهدافه

وكذلك ان يكون متقبلا
لمحكمة العقل فلا يعفى نفسه
من النقد فمن الجائز أنه هو
نفسه متوقع الخطأ وفي هذه
الحالة يضمن عليه ان يجيد
عن رايه ما دام يتعارض مع
مصلحة العمل .

٢- النزاهة : ولستنا في حاجة
الى أن نطيل الحديث عن
صفة النزاهة غير اننا نؤكد
أن المدير الفعال التاجح في
عمله هو الذي يطرح مصالحه
ومبوه واتجاهاته الشخصية
جانبا وان يعالج الموضوعات
المتعلقة بالعمل بتجرد تام .

٣- الحياد : وهذه الصفة هي
معنى واضح للموضوعية
فيجب ان يتصف المدير
بالحياد والموضوعية ولا ينحاز
مقدما الى طرف من أطراف
النزاع سواء كان الممول او
العاملين بالمصلحة بل ينبغي
ان يقف على الحياد بمعنى أن
يمطى كل راي من الرأى
المتعارضة حقّه الكامل في
التعبير عن نفسه ويزن كل
الحجج التي تقال يميزان
يخلو من الغرض أو التحيز

فالموضوعات التي يعالجها
والأفكار التي تقدم اليه تقف
كلها امامه على قدم المساواة
دون أية محاولة مسبقة من
جانبه لتفضيل أحداها على
الأخرى .

٤- العلم والخلاق : فيجب
ان يكون القائم على هرم أى
وظيفة في قطاعات العمل
الضريبي مطلعاً بكل جديد
في مجال العلوم القانونية
والضريبية والمحاسبية
والادارية التي يلزمها حسن
سير العمل وان يكون هناك
الملم بخطة الوزارة والمصلحة
في تحقيق الالتزام الطوعى
للممول وان يتصف بالأخلاق .

■ توفير إطار قانونى مستقل
يوفر للإدارة الضريبية
الاستقلال الادارى
والشخصية الاعتبارية :

ويتم ذلك من خلال ثلاث
محاور :

أ - رسم سياسات الوحدة من
خلال التخطيط الجيد الذي
يؤدى إلى تحقيق الأهداف
المرجوة من هذا العمل وذلك

من خلال تطوير الهيكل
التظيمى للمصلحة بما يحقق
المرونة والأهداف المطلوبة من
تحقيق أعلى معدل أداء
ومخرجات للنظام توائم
وترضى جميع أطراف
المستخدمين سواء كانوا
مستخدمين داخليين أو
خارجيين .

ب - تحقيق الرقابة الفعالة
من خلال تطوير اللوائح
والمرونة في تفسيرها على أن
ينبثق من هذه اللوائح
الرئيسية مجموعة من اللوائح
الأخرى التي تنظم كافة
الأعمال في الوحدات التابعة
لمصلحة الضرائب بما يحقق
أهداف السياسة المالية في
الدولة وتحقيق العدالة في
تحقيق الرضا المشترك لكل
من الإدارة الضريبية والممول
على حد سواء .

جـ - خلق صف جديد من
العاملين الأكفاء الذين
يستطيعوا أن يبدعوا ويحملوا
الرأية وذلك من خلال
التدريب الجيد للمرؤوسين
بما يؤدى إلى تنمية المعلومات

والمعرفة لدى العاملين وتنمية
وصقل مهارات العاملين .

وتكوين اتجاهات ايجابية لدى
العاملين تجاه جهة العمل مما
ينعكس على إنتاجهم وأدائهم
وذلك من خلال الاهتمام
بمحصن (١٣) الاحتياجات
التدريبية وتدريبها .

■ وضع مجموعة من المعايير
التي تحتاجها متطلبات العمل
الظروف المحيطة به يمكن أن
نوجزها فيما يلي :

أ - تحديث وتطوير وتنويع
البرامج والمناهج بما
يواكب الاحتياجات
الأساسية التي يتطلبها
مناخ العمل والبيئة
والإدارات المركزية
والمناطق الضريبية
والوحدات التي تعمل في
نطاق تطبيق أحكام
التشريع الضريبي .

ب - تحديث وتطوير أساليب
تنفيذ البرامج بما يلاءم
التطور العلمي والتقنية .

ج - تحديث وتطوير اختيار
المديرين بما يتناسب
وطبيعة وظروف المادة

العلمية.

د - قياس أثر العملية
التدريبية على مستوى
الأداء الوظيفي وتقييم
الأثر القموى من أنشطة
التدريب .

هـ - تقييم الاحتياجات
التدريبية من خلال
التحليل التنظيمي وتحليل
الفرد وتحليل المهمة . ()
مرفق ضمن الملاحق
نموذج استعدادات البيانات
والاحتياجات التدريبية
للمعاملين مع ملاحظة
استخدام رقم الحاسب
لكل موظف مما يعني
تحديد الاحتياجات
الالكترونية .

و - خلق بيئة تعلم من خلال
تعريف هدف ونتائج
التدريب والممارسة
والمعلومات المرتدة
وملاحظة الآخرين وإدارة
البرنامج والتقييم .

ز - التأكد من خلال إدارة
المتابعة من نقل التدريب
إلى الواقع العملي من
خلال إستراتيجية الإدارة

الذاتية والمساندة من
الزملاء والمديرين .

ح - اختيار أسلوب التدريب
السليم من خلال وسائل
المرض والتقديم ووسائل
التدريب في مكان العمل
وأساليب التدريب في
مجموعات .

ط - تقييم التدريب من خلال
تعريف نتائج التدريب
وتصميم وسائل التقييم :
ى - توثيق النتائج المستخلصة
والحلول الناتجة من
عملية التدريب عند
التطبيق في دوريات أو
مراجع وحفظها في
أقراص مدمجة لإمكانية
استخدامها والتعلم الذاتي
منها .

٢ - إدارة الإدارات المركزية
والمناطق الضريبية
ووحداتها بالأسلوب
العلمي من خلال الأسس

١٣ - قرارات مصلحة الضرائب العامة
رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٧ - القرار
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٧ - القرار رقم
١٤٠ لسنة ١٩٩٨ - القرار رقم
٢٨٠ لسنة ١٩٩٨ بتنفيذ القرار
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٧ - المنشور
رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ .

العلمية من تخطيط وتوجيه ورقابة ، وذلك من خلال تطوير المنظومة الضريبية وذلك بتطوير التشريع (١٤) وتوحيد الوحدات الضريبية بدمجها (١٥) مما يؤدى إلى تسهيل مهمة المتعاملين مع الإدارة الضريبية هي إمكانية التعامل مع وحدة واحدة بدلا من المرور على أكثر من وحدة لمصادر الضريبة بين ضريبة عامة وضريبة مبيعات وخلافه.

يضاف إلى ذلك العمل على :

■ تطوير بيئة العمل لصالح الموظف الضريبى من خلال:

أ - القضاء على المشاكل الداخلية الخاصة بالعاملين.

ب - القضاء على مشكلة تكس العمل.

ج - العمل على تجهيز كل وحدة من وحدات مصلحة الضرائب المصرية

إلكترونيا مع ربطها بالحاسب الآلى بالمصلحة.

د - تحديث مبانى العمل بما

يوفر خلق بيئة عمل نظيفة وآدمية .

■ تطوير بيئة العمل لصالح الممول وذلك من خلال :

أ - الاهتمام بوقت المتعاملين مع الإدارات الضريبية وعدم إضاعة وقتهم فى الانتظار وذلك من خلال استخدام نظام أن يدخل العميل ويسحب رقم يتفق مع نوع الخدمة القادم من أجلها ويظل منتظرا إلى أن يأتى دوره للحصول على الخدمة على أن يوفر مكان الانتظار للممول بتليفون وفاكس وكمبيوتر يستطيع الممول أن ينهى بعض أعماله أثناء الانتظار.

ب - الاهتمام بالنواحي الصحية للممول من خلال كون المأموريات فى دور واحد أرضى بما يجنب صعود السلالم وتعطيل المضاعد الكهربائية.

ج - استخدام خدمة الشباك الواحد

د - التحول من المأموريات

الورقية إلى المأموريات اللاورقية.

هـ - العمل على تدعيم نظام المحاسبة الضريبية الالكترونية بحيث يقوم الممول باحتساب الضريبة المطلوبة منه وسدادها وذلك من خلال شبكة الانترنت وهو بمقر عمله دون الحاجة إلى الذهاب إلى المأمورية التى يتبعها . وذلك من أجل الوصول إلى المأمورية الالكترونية.

٣ - الأساليب الفنية الملازمة لتحقيق وظائف الإدارة وأهدافها :

وذلك من خلال :

■ تصميم نظام مناسب للمعلومات.

■ تحقيق شمول حصر المجتمع ضرائبيا .

■ تحديث الإجراءات والنماذج الضريبية وتطوير اللوائح

١٤ - القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ .
١٥ - القرار الجمهورى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ ، الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٦ م .

البيانات وبالتالي الوصول إلى احتساب الضريبة إلكترونياً.

الضريبة كمدخل لاستخدام الحاسب الآلى فى إدخال

. (مرفق ضمن ملاحق البحث صورة من النماذج والإقرارات



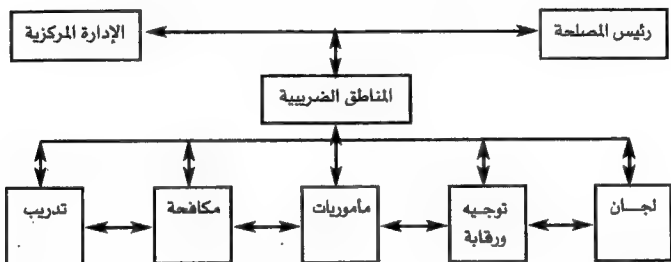
من خلال التوجيه والرقابة والتقييم

<p>الانتقائية ويتم ذلك من خلال أساليب قياس الأداء الفعال للإدارة الضريبة من خلال :</p> <p>أ - مؤشر الحصيلة كهدف للإدارة الضريبة.</p> <p>ب - مؤشر قياس العلاقة بين الإدارة ومموليها.</p> <p>ج - مؤشرات نفسية للعاملين بالإدارة الضريبة.</p>	<p>النظام الضريبي من خلال :</p> <p>١ - الاستخدام اليدوى</p> <p>٢ - استخدام وحدات الحاسب الآلى.</p> <p>وذلك يتم بعمل مشروعات بعضها مؤسسى مثل التنظيم والإجراءات الضريبة .</p> <p>وبعضها تشغيلى مثل الحملات المتعلقة بالتسويق والتعامل الميسر والرقابة</p>	<p>ولكى تحقق البيانات أهدافها يتمين زيادة كفاءة نظم المعلومات بها واستحداث نظم معلومات جديدة وذلك من خلال تدعيم المعايير التى يقاس بها كفاءة أى نظام معلومات من خلال قياس الدقة ومدلوليه المعلومات</p> <p>ثانياً: عمليات التشغيل</p> <p>وتتم عمليات التشغيل داخل</p>
--	--	---

التعامل معها وذلك من خلال إنشاء شبكة متكاملة لتصل البيانات بين المصلحة ووحداتها بما يضمن سرعة نقل المعلومة والشكل التالي يوضح كيفية الاتصال من خلال الحاسب الآلى:

استطلاع رأى مستخدمي الحاسب الآلى لتحديد أنواع التقارير اللازمة لهم للاستفادة منها فى أدائهم للعمل وتطوير البرامج طبقا لاحتياجات العمل، مع مراعاة زمن الحصول على المعلومات وحجم المعلومات التى يمكن

وتتم عمليات التشغيل بما يحقق فعالية الاتصال من خلال استخدام الحاسب الآلى بما يحقق الربط بين مخرجات الحاسب من التقارير المختلفة وبين متطلبات متخذى القرار من هذه المخرجات مع عمل

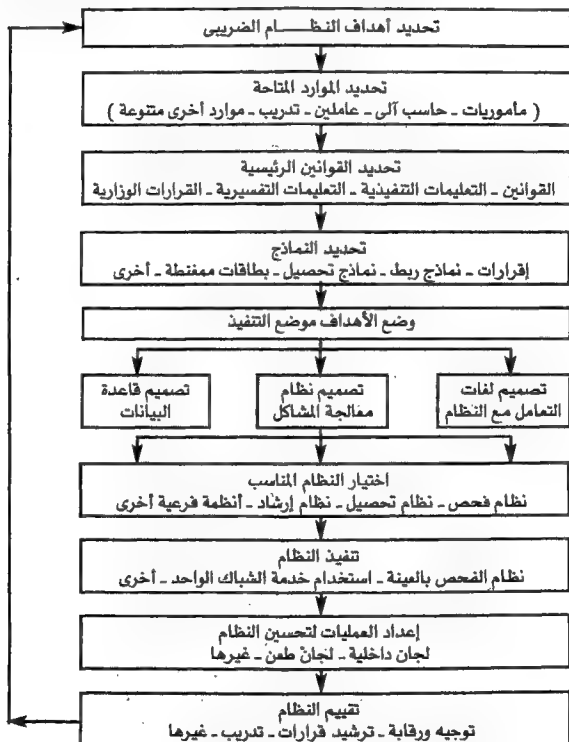


١٠ - التوجه نحو تدعيم استخدام الحاسب الالكترونى والوصول إلى المحاسبة الضريبية الالكترونية .
ولا شك أن الوصول إلى محاسبة ضريبية الكترونية هى حلم يحتاج إلى مزيد من الدراسات باعتبار أن مصلحة الضرائب كوحدة محاسبية تحتاج إلى كثير من الدراسات لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع بصورة عادلة فى ظل

٢ - تشجيع المستثمرين
٣ - تحقيق العدالة
٤ - زيادة الكفاءة
٥ - استعادة الثقة بين الممول والإدارة الضريبية
٦ - دعم خطة التنمية
٧ - ضبط وتوجيه المحرفين
٨ - بناء تنظيم قوى يستثمر الفرص ويتجاوز التهديدات
٩ - تميز العاملين بالخلق الضريبى

ثالثاً : مخرجات النظام الضريبى:
لا شك أن أهم المخرجات التى يهدف إليها النظام الضريبى هى :
تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الإدارة العليا وتنفيذ القرار السياسى بما يخدم الأهداف المرجوة وتشمل :
١ - زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع عدد الممولين مع العدالة فى احتساب الضريبة.

الضرائب وإلغاء لفظ ممول ليحل محله لفظ مشارك في خطة التنمية. والشكل التالي يمثل إطار مقترح لنظام المعلومات الحاسبي لمصلحة الضرائب:	١ - تطوير البناء التنظيمي الداخلي. ٢ - تطوير أساليب الأداء. ٣ - تطوير القدرات والمهارات البرية لتنفيذ خطة العمل. ٤ - خلق وعى ضريبي لدى المتعاملين مع مصلحة	متغيرات عالمية تتم بصورة شديدة وتحتاج إلى مواكبتها والعدو معها وبجانبتها لتلحق بموكب التطور وتحتاج مصلحة الضرائب من خلال الدراسات إلى :
--	---	--



النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة يتضح ان استخدام نظام المعلومات المحاسبية يؤدي الى جودة فى الأداء الادارى والفنى لمصلحة الضرائب المصرية خصوصا وفى ظل التطور وعمليات الدمج يؤدي الى تفعيل دور مصلحة الضرائب فى المجتمع بما يحقق اهداف المشرع الضريبى فى بناء جسر من الثقة بين مصلحة الضرائب والممول ويؤدي الى فعالية اداء الجهاز الضريبى وتحقيق اهداف الادارة والقرار السياسى لنجاح عملية الدمج بين مصلحتى الضرائب العامة والضريبة على المبيعات بسهولة ويسر .

كما ان استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية سوف تؤدي الى ظهور مهول يثق فى أداء مصلحة الضرائب المصرية ويلتزم بالتزامه الطوعى فى أداء الضريبة مع تحفيز كثير من الممولين الذين لم يتم حصرهم لتعريضهم فى الدخول فى منظومة الأداء

الضريبى وشعور بالارتياح لكل من الممول والمحاسب فى ذات الوقت هذا بالنسبة للممول.

وبالنسبة للادارة الضريبية سوف يؤدي الى ادارة ضريبية قوية متفاعلة تؤدي واجباتها وتحقق اهدافها بسهولة ويسر واختيار عينة الفحص على أسس من العدالة واليقين وزيادة الحصيلة وضبط المنحرفين .

وبالنسبة للمشرع فإنه يحقق أهداف المشرع فى الوصول الى أهدافه بتحقيق العدالة الضريبية مع الرضى للممول واستعادة ثقته فى الادارة الضريبية وزيادة فرصة حصر المجتمع ضريبيا مع تقليل حالات التهرب الضريبى الى أدنى حد ممكن. وبناء تنظيم قوى يستثمر الفرص ويتجاوز التهديدات .

ويوصى الباحث الى مزيد من الدراسات حول نظام المعلومات المحاسبية بفرض تقليل المشكلات الضريبية والافصاح عنها مع العمل على

انشاء شبكة معلومات قومية للربط بين جميع المصالح الحكومية لتحقيق تدفق المعلومات والعمل على وجود سياسة ثابتة للمصلحة لا تتغير بتغير الأفراد والقيادات ويرى الباحث أنه من الأهمية العمل على تمكين العاملين من المشاركة فى اتخاذ القرار لزيادة الشعور بالانتماء.

مراجع الدراسة:

١ - عثمان عبد السلام قطب وآخرون : مجموعة التعليمات التنظيمية والتنفيذية لمصلحة الضرائب ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، بدون تاريخ ، القاهرة .

٢ - د. فؤاد زكريا : التفكير العلمى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ن الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ .

٣ - روى سورنسون : ترجمة سيد اسماعيل محمد ، كيف نصبح عضو مجلس ادارة ، سلسلة العلاقات الانسانية ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٩٧٨ .

٤ - رودلف وتبرج : ترجمة فوزية محمد بدران ، كيف تساعد الآخرين ، سلسلة العلاقات الانسانية ، مطبعة دار الكتب القومية ١٩٧٩ .

٥ - د. على السلمي وآخرين :
أساسيات الإدارة (١)
القاهرة ، مطبعة مركز
كمبيوتر كلية الصيدلة ،
جامعة القاهرة ، ١٩٩٢م.

٦ - د. سمير سلام وآخرين :
أساسيات الإدارة (٢)
القاهرة ، مطبعة مركز
كمبيوتر كلية الصيدلة ،
جامعة القاهرة ن ١٩٩٢م.

٧ - د. حنفى محمود سليمان
وآخرين : أصول الإدارة ،
الزقازيق ، مكتبة السواح ،
بدون تاريخ.

٨ - مصلحة الضرائب ، الإدارة
المركزية للتدريب ، ضرائب
الدخل ، الجزء الول ، القاهرة
١٩٩٦ ،

٩ - القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

١٠ - القرار الجمهورى رقم ١٥٤
لسنة ٢٠٠٦ ، الجريدة
الرسمية بتاريخ ١٩ مايو
٢٠٠٦م

١١ - قرارات مصلحة الضرائب
العامه رقم ١٩٨٨ لسنة
١٩٨٧ - القرار رقم ٢٠٥ لسنة
١٩٩٧ - القرار رقم ١٤٠ لسنة
١٩٩٨ - القرار رقم ٢٨٠
لسنة ١٩٩٨ بتنفيذ القرار
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٧ -
المنشور رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨

١٢ - د. عيسى محمد أبو طبل ،
أصول المحاسبة الضريبية مع
دراسة ضرائب الدخل طبقا

للقانون الجديد ، ١٩٨٢ ،

١٣ - د. وفاء محمد عبد الصمد
، النظم المحاسبية والمحاسبة
الآلية ، مكتبة الجلاء الجامعية
، بور فؤاد ، ص ١٣

١٤ - د. صابر حسن القنم ،
النظام المحاسبى فى الموائى
والشركات الملاحية ، مكتبة
الجلاء الحديثة ، بورسعيد ،
٢٠٠١ .

١٥ - د. منير محمود سالم ، نظم
المعلومات والحساب
الالكترونى ، القاهرة دار
النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

١٦ - د. عيسى محمد أبو طبل ،
دراسات فى المراجعة
والمسئولية القانونية لمراجع
الحسابات طبقا لأحدث
القضايا والتشريعات ، ١٩٩٥

١٧ - عبد الرحمن عبد الفتاح
محمد ، التحليل المحاسبى
لحسابية متغيرات الحصيلة
الضريبية بمعلومية علاقتها
التشابكية مع الدخل القومى
العام ، رسالة دكتوراه غير
منشورة ، كلية التجارة ،
جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٨ - د. محمد نجيب زكى حمد :
دراسات فى المحاسبة المالية ،
التقارير والقوائم ، مكتبة
الجلاء الحديثة ، بورفؤاد ،
٢٠٠٥ .

١٩ - د. محمود السيد النافى ،
دور الإدارة الضريبية فى

مجال الاستثمار ، الأنظمة
الضريبية وسياسات
الاستثمار فى افريقيا ، وزارة
المالية ، مصلحة الضرائب ،
١٩٩٦ - ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦ ،
مجلد أبحاث المؤتمر ، الجزء
الثانى ، .

٢٠ - محمد عبد العظيم حسن ،
استخدام النماذج الكمية
المستحدثة للمراجعة التحليلية
لتطوير عملية الفحص
الضريبى ، رسالة دكتوراه غير
منشورة ، جامعة القاهرة ،
١٩٩٢ ،

٢١ - د. محمد الصادق سلامة
وآخرون ، الضريبة الموحدة
فى التشريع المصرى فى ظل
القانون ١٨٧ لسنة ٩٢ (كلية
التجارة ، جامعة قناة
السويس) ٢٠٠٢

٢٢ - القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
بإصدار قانون الضريبة على
الدخل ، الجريدة الرسمية
العدد ٢٣ (تابع) فى ٩ يونيه
٢٠٠٥ ، المادة ١٣٠

٢٣ - د. عبد القادر حلمى ،
المحاسبة الضريبية (دار
النهضة العربية ، القاهرة)
١٩٨٥ ،

٢٤ - Beck, p. j., et al. Expert-
mental Evidence on Tax
payer Reporting under un-
certainty, the Accounting
Review, vol. 66, no. 3 July 1991,
p. 536

ما هو المقصود بفسيل الأموال ؟

(Money Laundering)

الجزء
(٢)

إعداد الأستاذة / شيرين حنّانة
محاسب قانونى واستشارى مالى واقتصادى

ذات قوانين صارمة بشأن
سرية الحساب .

● السداد المبكر والمفاجئ
للقروض وخاصة تلك
المشكوك فى تحصيلها .

● حجم التعاملات التى لا
تتماشى مع نوع نشاط
العمل التجارى .

● تضخم حجم نشاط العمل
وأرباحه بما لا يتناسب مع
تاريخ تأسيس الشركة
خاصة فيما يتعلق بعمليات
الاستيراد والتصدير .

● الرفض والتقاص من قبل

الوكيل . كالمحامى أو

المحاسب أو الوسيط المالى .

ومن فى حكمهم بإمداد

معلومات عن مؤسسى

الشركات (تحت

التأسيس) وذلك بالتدريج

بعدم إضفاء سر المهنة عند

استيفاء بيانات التعرف

على هؤلاء المؤسسين .

● العملاء الذين يحتفظون

كريم والمثلجات فى
الشتاء) .

● فتح إتمادات مستتيدة لا
تتماشى مع ثمن البضاعة
الحقيقية ولا تبدو
منطقية .

● فتح خطابات ضمان
وتسليمها بعد مدة قصيرة .

● العملاء الذين يقومون
بفتح أكثر من حساب دون
أسباب منطقية .

● التحويلات المتعددة
والمتتالية وخاصة ذات
المبالغ المتشابهة .

● العملاء الذين يتقاعسون
فى إعطاء معلومات
مطلوبة أو الذين يقومون
بإعطاء معلومات صعب
التحقق منها .

● طلبات القروض على
حسابات غير نشطة مع
تعليمات بالدفع لطرف
ثالث .

● تحويل الأموال إلى بلاد

ملخص عام لمؤشرات
الاشتباه الصادرة عن اللجنة
الدولية للنظام البنكى
والممارسات الإشرافية :

أولاً : التعامل على حسابات

العملاء :

● الحسابات التى يتم عليها
دورات نقدية ضخمة بما
لا يتماشى مع طبيعة
نشاط العمل .

● التحويلات المتتالية والغير
مبررة لحسابات فى بنوك
أخرى (داخلياً أو
خارجياً) .

● استخدام الحساب الواحد
لأكثر من غرض لإخفاء
طبيعة أو أسباب استخدام
الأموال الخاصة بذلك
الحساب .

● الحسابات ذات التدفق
النقدى الثابت وتتمثل
بنشاطات ذات تدفق نقدى
موسمى (مثلاً : الأيس

- بحسابات في عدة فروع لبنوك مختلفة في منطقة واحدة ويقومون بتجميع الأموال في أحد تلك الحسابات ومن ثم طلب تحويلها للخارج .
- شركاء العمل في مناطق مشتبها فيها .
- المناوين غير المألوفة / الغريبة .
- العملاء الذين يقومون بتحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً ، وتلك المبالغ الكبيرة المحولة من خارج البلاد لمصالح عملاء غير مقيمين مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً لهم .
- ورود تحويلات من الخارج بمبالغ كبيرة لمصالح أحد العملاء من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاطه مع العالم الخارجي .
- ورود تحويلات بمبالغ كبيرة مع تعليمات بالدفع نقداً لمستفيدين ليس لهم حساب بالبنك .
- التحويلات القادمة من

- والمتجهة إلى دول لا تتوفر لديهم نظم تشريعية لمكافحة غسيل الأموال .
- التحويلات المتتالية إلى حساب أو حسابات مفتوحة بالخارج .
- إيداع شيكات بمبالغ كبيرة يكون المستفيد منها طرف آخر ومظهره لصالح العميل مع عدم وضوح وجود علاقة بين المستفيد والعميل تستلزم ذلك .
- العملاء الذين يحتفظون بعدد من الحسابات لا تتطلبها طبيعة نشاطهم خاصة إذا تمت معاملات على هذه الحسابات مع أشخاص غير ذي صلة واضحة بالعملاء .
- العملاء الذين يستخدمون حساباتهم في تلقي أو تحويل مبالغ كبيرة بسبب غير واضح أو ليس لها علاقة بهم أو بنشاطهم .
- وجود مسحوبات نقدية كبيرة من حساب كان يعد غير نشط ، أو من حساب تم تحويل مبالغ كبيرة إليه من الخارج بصورة غير متوقعة .
- تكرار تحويل مبالغ صغيرة

- إلكترونياً إلى أحد الحسابات يلي ذلك قيام صاحب الحساب بسحب هذه المبالغ أو تحويلها لحساب آخر في الداخل أو الخارج .
- تعدد طلبات إصدار شيكات سياحية أو شيكات مصرفية بمبالغ لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط هؤلاء العملاء .
- فتح إتمادات مستندية بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط العملاء ، أو أن يكون المستفيد فيها أحد العملاء ذوي الصلة الوثيقة بالعميل بالخارج .
- خصم أوراق تجارية المستفيد منها طرف أجنبي غير معروف بالبنك دون توافق أي مبرر لخصمها داخل البلاد .
- شراء أوراق مالية كبيرة من خلال البنك ، أو الاحتفاظ بها كإمانة لديه إذا كان ذلك لا يتماشى مع طبيعة نشاط العميل .
- قيام العملاء بطلب الاقتراض بضمان أصول مملوكة لآخرين لا تربطهم

بهم أية علاقة واضحة ،
أو أن الاقتراض من حيث
حجمه أو طبيعته لا
يتمشى مع طبيعة نشاط
العملاء طالبي الاقتراض .

● تعاملات المترددين على
كازينوهات ألعاب المائدة
بالفنادق من خلال مندوبي
البنوك المشرفة على هذه
الكازينوهات .

ثانياً : عمليات الإيداع النقدي :

● الإيداعات النقدية
الصغيرة في عدة حسابات
مختلفة ومن ثم تحويلها /
تجميعها في حساب واحد

● الإيداعات النقدية الكبيرة
التي يتبعها مباشرة
عمليات سحب/ تحويل
لكل أو أغلب تلك
الإيداعات دون أسباب
واضحة .

● الإيداعات النقدية الكبيرة
ذو سحب واضح .

● استخدام بطاقات الائتمان
في شراء المجوهرات
الثمينة في البلاد ذات
الشهرة بالتجارة في
المجوهرات لتحويل
العمليات الإرهابية والغير
مشروعة .

● عمليات الشراء المتكررة
للمشيكات السياحية دون
مبرر واضح بمبالغ صغيرة
متكررة أقل من حدود
الاشتباه .

● عمليات السداد لبطاقات
الائتمان بمبالغ تفوق الحد
الأقصى المدين /المستخدم
دون أسباب واضحة /
منطقية .

● استخدام بطاقات الائتمان
في شراء بضائع ذات
حجم تجارى وليس
للاستخدام الشخصي .

● قيام العملاء باستخدام
كافة رصيد بطاقة
الائتمان ومن ثم قيامه
بالمسداد الكامل وتكرار
تلك العملية في فترة أقل
من فترة السماح الواحد
بواسطة البطاقة .

● عمليات الشراء أو البيع
النقدي الأجنبي بمبالغ
كبيرة بما لا يتماشى مع
طبيعة نشاط العميل .

● عمليات الشراء أو البيع
المتكررة للنقد الأجنبي
والتي لا يتناسب مجموعها
خلال فترات معينة مع
النشاط الذي يقوم به
العملاء .

● الإيداعات النقدية الكبيرة
التي يودعها أصحاب
الحسابات بأنفسهم أو
الأشخاص المفوضين في
التعامل على الحساب بما
لا يتماشى مع طبيعة
نشاطهم .

● الإيداعات النقدية المتكررة
التي لا يتناسب مجموعها
خلال فترات معينة مع
النشاط الذي يقوم به
العملاء .

● الإيداعات النقدية المتكررة
من قبل الجهات المختلفة
في حسابات أحد العملاء
لفرض غير واضح دون أن
يكون هناك ثمة علاقة
بين هذه الجهات والعميل

● الإيداعات النقدية المتكررة
التي تم تحويلها خلال
فترات زمنية قصيرة إلى
جهات أخرى لا ترتبط
بشكل وثيق بنشاط
العملاء الذين قاموا
بتحويلها .

● الإيداعات النقدية الكبيرة
التي يقوم بها العملاء
الذين يستعملون عادة
المشيكات أو الأدوات
المصرفية الأخرى .

● الإيداعات النقدية الكبيرة التي يقوم بها العملاء باستخدام آلات الصرف والإيداع الآلى ، ومن ثم لا يتحقق اتصال مباشر مع موظفى البنك ، إذا كانت تلك الإيداعات لا تتماشى مع طبيعة نشاطات العميل .

● العملاء الذين يتم التعامل على حساباتهم بمبالغ نقدية كبيرة مع عدم استخدام الأدوات المصرفية الأخرى دون مبرر واضح .

● العملاء الذين يستخدمون حسابات متعددة هي إيداع مبالغ نقدية يكون مجموعها كبير خلال فترة زمنية معينة .

● الأشخاص الذين يسعون لتبديل كميات كبيرة من أوراق البنكنوت من فئات كبيرة دون أسباب واضحة .

ما هي الإجراءات المعمول بها دولياً ؟

● لتحقيق النجاح في مكافحة إدمان المخدرات من خلال الإجراءات الموجهة ضد المدمنين أنفسهم ، وتجار التجزئة ، والمهربين ، ومنفذى بعض

العمليات المحظورة ، قرر المجتمع الدولي الذى تحول انتباهه إلى حقيقة تجارة النقود ذاتها ، (كمثال : الدخلى الفردى) ولهذا السبب ، نتساءل لماذا لا نحاول الضرب على مصدر الداء بأن نتخذ إجراءات شاملة ضد غسيل الأموال ؟

● لقد اتسعت وتمتدت الخطط والإستراتيجيات ، والاتفاقات لكسر قيود غسيل الأموال ، لذلك فمن الصعب العمل بها لأن غسيل الأموال عمل ضخم وليس بالضرورة يمكن السيطرة عليه بواسطة الاتفاقات الدولية .

وتعتبر اتفاقية فيينا والتي كانت بمثابة حجر الزاوية للوقوف على مكافحة المخدرات ، نتيجة لثمانى عقود من الجهود المضنية فى هذا المجال ونتيجة لستة طويلة من المبادرات والمؤتمرات والتي بدأت كالأئى:

● عام ١٩٠٦ أول مؤتمر دولى هي شنغهاى عن

المواد المخدرة أراد المؤتمر تنظيم الاتجار فى هذه المواد ، إلا أنه قد إنهار بسبب نقص التعاون بين الدول الأوروبية .

● عام ١٩١٢ مؤتمر دن هيجو ، لمناقشة نفس الموضوع

● عام ١٩٢٤ / ١٩٢٥ مؤتمر جنيف : قررت أربعون دولة الالتزام بوضع حدود معينة لاستخدام المواد المخدرة .

● عام ١٩٣١ مؤتمر بانكوك : قررت الدول الالتزام بوضع حدود معينة فى استخدام المواد المخدرة لإحدى وعشرون عاماً وإعلان النوايا بتخفيض الاستهلاك .

● عام ١٩٦١ اتفاقية منع استخدام المخدرات عموماً ، تزامناً مع بداية موجة تأثير المخدرات فى الولايات المتحدة الأمريكية .

● عام ١٩٨٨ اتفاقية فيينا للأمم المتحدة .

● عام ١٩٨٨ / ٢٠٠٤ مقررات وفاق بازل للرقابة على البنوك وتوصيات قوة

العمل للمهمات المالية
FATF.
عرض لاتفاقية فيينا :
الخلفية :

- نتج عن الاتفاق اهتمام عميق بأهمية الاتجاه المطرد للإنتاج المحظور من المخدرات وتجارها وموادها الضعالة ، وتم أيضا الاتفاق على اهتمام الأدياد للانتهاكات على مستوى المجتمعات كافة عن طريق المخدرات والمواد المتصلة بها ، ولقد أكدت الاتفاقية على الارتباط بين التجارة غير المشروعة ونشاطات المنظمات الإجرامية الأخرى .
- أقرت الاتفاقية أن التجارة غير المشروعة قد أدت إلى وجود أرباح مالية كبيرة تم تخصيصها للتعطيم على جذور المشكلة.
- أقرت الاتفاقية الاحتياج إلى دعم وتعضيد الأسس المصدرة عام ١٩٦١ ، الخاصة بالاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمواد المخدرة.
- أقرت الاتفاقية نشر

التعاون الدولي وذلك بهدف التمكن من العمل بفاعلية مع العناصر المختلفة للتجارة الغير مشروعة .
الجرائم والقوانين :

- يجب على كل دولة تبنى هذه الأسس المصدرة عام ١٩٦١ كضرورة لمكافحة الجرائم وذلك استنادا للقوانين المحلية ، والملمزة دولياً بداية من : المنتج ، المصنع ، البائع ، الموزع ، الشحن ، النقل ، الاستيراد أو التصدير للمواد المخدرة ، وأيضا حتى الزراعة ، والامتلاك أو الشراء أو تحويل للثروة المعروف عنها أنها ناتجة عن أية جرائم مذكورة عالية .
- وكذلك تجريم تكتم أو إخفاء طبيعتها أو مصدرها أو مكان تجزئتها ، أو بيعها ، أو حركتها في تجارة المخدرات .
- يجب على كل دولة سنن التشريعات التي تناسبها مع الأخذ في الاعتبار أصل وطبيعة أن هذه التشريعات مطبقة بشكل

- مطلق وفعال ضد هذه الجرائم ، لأنه يتم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم طبقا للقوانين المحلية .
- التشريع والسلطات القضائية :
- يجب على كل دولة سنن التشريعات طبقا لطبيعة الجرائم التي تتم داخل حدودها ، أو في مجالها الجوي ، والتي يمكن أن تصدر من أى من مواطنيها .
 - السلطات القضائية :
 - هي الإجراءات المقننة نتيجة ارتكاب العمليات الإجرامية ، كما هو متعارف عليه في الاتفاقيات الدولية .
 - يجب على الدول أن تسعى لإنهاء المعاهدات والاتفاقات والترتيبات الثنائية أو الجماعية للحفاظ على تأثير التعاون الدولي المتزامن لمصادرة الممتلكات الناتجة من الاتجار في المخدرات .
 - يجب أن تخضع الإجراءات والملكيات المصادرة لجهة محددة طبقا للقوانين الداخلية والإجراءات

المكونة لها ويجب عليها أن تتعاون مع بعضها البعض إلى أن تصل إلى موقف نهائي في هذا الموضوع ، ولكي تصبح قادرة على التحكم في هؤلاء الأشخاص والمؤسسات الكبرى المتورطة في صناعة وتوزيع مثل هذه المواد .

أسس العمل لمحور زراعة المخدرات والمواد المرتبطة بها والطلب على المخدرات والمواد المرتبطة بها :

● يجب على كل جهة أن تطبق أسس مناسبة لمكافحة زراعة المواد المخدرة ومحو النباتات المرتبطة بها .

● ويجب أن تحترم تلك الأسس الحقوق الأساسية للإنسان وأن تأخذ أيضا في الاعتبار تجريم تجارتها ، ودراسة الأحداث العالمية الناتجة عن استخدامها ، وذلك لحماية البيئة .

أسس أخرى مرتبطة بها :

● النقل التجاري .
● الوثائق التجارية الخاصة بالتصدير .

الشامل وذلك بناءً على الخلفية المتعارف عليها بسرية معلومات البنك .

● فضي غياب المعاهدات الثنائية يمكن لهذه الجهات أن تطالب بالتعاون القانوني من منظمة الأمم المتحدة بشرط التأكد من إجراءات التسليم للمجرمين فيما بين الدول .

الأشكال الأخرى للتعاون والتدريب :

● يجب على كل جهة أن تبادر بتطوير وتحسين البرامج التدريبية المتخصصة لتطبيق القانون ويجب على القائمين على ذلك التعامل بالطرق والتقنيات وقنوات التعرف الحديثة المستخدمة في مثل هذه الإجراءات .

المواد المستخدمة باستمرار في تصنيع المواد المخدرة أو مكوناتها :

● يجب على الدول أن تأخذ الأسس التي تراها مناسبة لمكافحة التلاعب بالمواد المستخدمة في أغراض تصنيع المخدرات والمواد

الإدارية تسليم المتورطين :
● يجب على الدول أن تتعهد فيما بينها بتسليم مثل هؤلاء المجرمين طبقا لمعاهدة تم الاتفاق عليها فيما بينهم .

● في حالة ما لم يكن هناك قواعد قانونية ، من الممكن أن يحل محلها اتفاقية فيينا وتمتبر كقاعدة قانونية .

● يجب أن تسمى الدول إلى تفعيل إجراءات التسليم وتبسيط المتطلبات المرتبطة بها .

● يمكن أن يتم حجز الأشخاص المنتظرين للتسليم .

● يجب على الدول أن تسمى لإنهاء المعاهدات الثنائية أو الجماعية وذلك لتمكين من التنفيذ والوقوف على فعالية نظام التسليم

المساعدة القانونية الشاملة :

● يساعد مثل هذا البيان على تفعيل خدمة الوثائق القضائية وتطبيق الأبحاث وإجراءات التعرف على الهوية والتتبع .

● ولا يجب أن تخضع أي جهة للتعاون القانوني

● تجارة المخدرات عبر البحار.

● مناطق التجارة الحرة والمطارات .

● المعلومات المفصّل عنها .

منذ عام ١٩٨٨ تبنت اتفاقية فيينا بعض الاقتراحات :

● هناك إلزام "لتجريم"

غسيل الأموال الناتجة عن

تجارة المخدرات بإجراء

تحقيقات مشتركة حول

غسيل هذه الأموال .

● التبادل ما بين الدول ذات

المعاملات في القضايا

المتعلقة بغسيل الأموال .

● التـمـاـوـن في إدارة

التحقيقات .

● إن مبدأ السرية البنكية لا

يجب أن يدخل في

التحقيقات القضائية إذا

تم الاتفاق على ذلك ضمن

سياق التعاون الدولي .

مقررات اتفاق بازل للرقابة

على البنوك

(15/12/1988 & 6/2004) :

● منذ ديسمبر ١٩٨٨ أقرت

البنوك المركزية الاحتياج

إلى إرساء بعض المبادئ

الدولية لتخفي الفروق

في تطبيق أنظمة الرقابة

على مستوى جميع الدول

الأعضاء .

● ودعت هذه الإجراءات إلى

الحاجة لتفعيل عملية

التعرف على هوية العميل

، وقوانين التطابق ،

واللوائح المرتبطة

بالعمليات التي تبدو

مرتبطة بغسيل الأموال مع

السلطات التي تقوم بتنفيذ

القوانين .

● الإعلان عن هذه المبادئ

أصبح أكثر إقناعاً

وملائمة خاصة من

المختصين في القطاع

المالي ، وتم الأخذ بمبادئه

وتعريفاته وتطابقه وتعاون

الشامل في حفظ الوثائق

والقرارات في العديد من

الأدوات التي تخاطب

نفس الأشخاص .

● وبشكل عام فإن إعلان

هذه المبادئ يعتمد على

مبادئ أخلاقية تشجع

إدارة البنك على وضع

إجراءات فعالة للتأكد

على أن جميع الأشخاص

الذين يديرون العمل في

مؤسساتهم معروفة

هويتهم ومعاملاتهم ، أما

عن تلك المعاملات التي

تظهر غير شرعية يجب

تجنبها ، لذلك يجب

تحقيق التعاون مع

السلطات التنفيذية .

● إن إقرار هذه المبادئ وثيقة

لا تعتبر قانونية ويعتمد

تطبيقها على الممارسات

المحلية والقانونية .

(إعلان هذه المبادئ يشمل :

١ - الغرض :

إن بعض الخطوط

العريضة لسياسات و

إجراءات إدارة البنك يجب

أن تؤكد أنها الإجراءات

الصحيحة التي يتم

تطبيقها داخل مؤسساتهم

بأسلوب يساعد على الحد

من غسيل الأموال من

خلال الأنظمة البنكية .

٢ - التعرف على هوية العميل :

يجب التعرف على هوية

العميل بأسلوب يؤكد أن

النظام المالي لا يستغل

تقنيات للأموال المجرمة ،

لذلك يجب على البنوك

المسئولة أن تبذل جهوداً

حقيقية لتحديد هوية كافة

عملائها الذين يسمون

للحصول على الخدمات

التي تقدمها تلك البنوك .

٣ - التطابق مع القانون :

يجب أن تؤكد إدارة البنك

أن العمل يتم طبقاً لأعلى مستوى من الأسس الأخلاقية وأن اللوائح و القوانين التي تحكم العمليات المالية تلتزم بها .
٤ - التعاون مع السلطات التنفيذية للقانون :

يجب أن تتعاون البنوك مع السلطات التنفيذية المحلية ، عن طريق تشريعات خاصة بسرية بيانات العميل .

٥ - الالتزام بإعلان المبادئ :

يجب أن تبني كافة البنوك سياسات تتضمن مبادئ توضع في شكل إعلان يؤكد أن جميع العاملين فيها مهما كانت مواقعهم قد أخطروا بتلك السياسة في هذا الخصوص .

قوة العمل للمهام المالية

FATF أو : (15/6/1989) GAFI

● منذ أن بدأت نشاطها بواسطة الدول الصناعية السبع الكبرى تم تأسيس قوة العمل للمهام المالية بعضوية ٢٦ دولة ، و قد قامت بتطوير إستراتيجية لمكافحة غسيل الأموال ، وهذه الإستراتيجية تقوم

على أربعين توصية نشأت على أسس وطنية شرعية تكافح غسل الأموال في دول عديدة .

● تناقش التوصيات الأربعون لقوة العمل للمهام المالية عدداً كبيراً من الموضوعات الضرورية اللازمة لأي برنامج فعال لمكافحة غسيل الأموال .

● وبالنسبة لقوة العمل ، يتسع المجال لمثل هذه الاتفاقيات المبرمة والتي ينتج عنها معاهدات عن السرية البنكية وهذا يعتبر عبئاً كبيراً على البنوك في التعرف على عملائها " اعرف عميلك " ، وأن تكون صارمة للتحقق من مصادر النقود المودعة .

● هناك اقتراحات لأسس أكثر صرامة لمكافحة غسيل الأموال قد تم صياغتها من قبل قوة العمل للمهام المالية FATF متضمناً ذلك تقديم عروض لتشكيل فرق منظمة لتطبيق القوانين .

وتلقى مسئولية جنائية على المؤسسات للإبلاغ عن العمليات المشبوهة فيها :

● وعلى سبيل المثال ففي الوقت الحالي يعتبر موظفي المؤسسات المالية هم المسؤولون قانوناً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كافة دول العالم التي تطبق نظم غسيل الأموال .
توصيات قوة العمل للمهام المالية :

● يجب على كل دولة اتخاذ خطوات اتفاقية فيينا والتصديق عليها .

● يجب فهم قوانين سرية المؤسسات المالية لكي لا تؤثر سلباً على تطبيق التوصيات .

● يجب إخضاع المؤسسات المالية بقدر الإمكان وكذلك جميع العاملين فيها إلى المسائلة القانونية

● يجب أن تطبق التوصيات ليس فقط على المؤسسات المالية بل على المؤسسات الغير مالية .

● لا يجب على المؤسسات المالية أن تحتفظ بالحسابات مجهولة الهوية أو حسابات لشخصيات وهمية .

● يجب على المؤسسات

المالية أن تأخذ مسئولية الحصول على أسس المعلومات الصحيحة عن هوية الأشخاص المفتوحة حساباتهم بتوكيلات .

● يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات ومستندات العمليات المشتبه فيها لفترة لا تقل عن خمس سنوات .

● يجب على المؤسسات المالية أن تولى اهتماماً خاصاً لكافة العمليات المعقدة الكبيرة وغير المعتادة ، والأشكال غير المعتادة من العمليات والتي لا تحمل أى شرعية اقتصادية أو أغراض قانونية .

● إذا ما اشتبهت المؤسسة المالية فى أى عملية يجب أن يكون مصرح لها قانوناً الإبلاغ بحيدادية عن العمليات المشتبه فيها للسلطات المختصة .

● لا يجب على المؤسسات المالية تحذير عملائهم عندما يتم الإبلاغ عنهم إلى السلطات المختصة .

● يجب على المؤسسات المالية تطوير برامج

مكافحة غسيل الأموال كحد أدنى بالأساليب التالية :

(أ) السياسات الداخلية .

(ب) التدريب الداخلى المستمر للعاملين .

(ج) التفتيش والمراجعة الداخلية وذلك لاختبار النظم .

● يجب على المؤسسات المالية التأكيد على فروعها الداخلية والخارجية تطبيق نفس الإجراءات .

● يجب على الدول توظيف وتيسير النظام المعمول به فى البنوك والمؤسسات المالية ويجب على الوسطاء تقديم تقارير عن تحويلات العملة الخارجية والداخلية والتي تزيد عن مبالغ معينة مقومة بالعملة المحلية .

● يجب على السلطات التي تقوم بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد أن هناك برامج وسياسات قد تم وضعها لمراقبة غسيل الأموال .

● يجب على السلطات المختصة أن تقوم بإصدار دليل إرشادي .

● يجب تقدير التدفقات المالية مهما كانت عملتها والنتيجة من المصادر المختلفة بالخارج والمرتبطة بالرقابة الدولية على البنوك والأسس المالية الدولية وذلك لتحسين الدراسات الدولية والتحكم فيها .

● يجب أن يكون هناك سلطة لاتخاذ الإجراءات الفورية رداً على الدول الأجنبية بخصوص التجميد وإجراءات المصادرة والممتلكات الأخرى .

● يجب أن يكون لدى الدول والتشريعات الصالحة لتبادلها مع الدول الأخرى .

● يجب أن تجرم كل دولة عمليات غسيل الأموال .

● بالرغم من وجود أسس دولية لمكافحة غسيل الأموال طبقاً لتصريحات السيد /جيان سبريتيلس رئيس قوة العمل للمهمات FATF فإن التوصيات الأريعون تغطي الإجراءات القانونية والمالية والرقابية والتففيذية والدولية التي يجب أن تتيها الحكومات لمكافحة غسيل الأموال .

دراية بالاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، وتعتبر شبكة الانترنت محط الاهتمام وقد لوحظ الإقبال المتزايد في استخدامهما وأصبحت النقود الإلكترونية أيضا تكتسب نفس الاهتمام .

● وهناك عنصر جديد هو محوّل الأموال : وبالتالي فالمؤسسات المالية الغير بنكية سوف تؤدي نفس الخدمة للمستفيدين الذين لا يملكون حسابات بنكية ، وغالباً ما يستخدمون غاسلي الأموال هؤلاء المحوّلين ، وهذه العمليات أصبحت ذات انتشار واسع .

● ويلقى التقرير الضوء على الاحتياج لمختصين أمثال : الموثقين والمحامين والمحاسبين ليقوموا بدور الخبراء الماليين ويلقى التقرير أيضاً توكيلات المقاولات والكاзиноات وتجار الجواهر .

● ومن الإنصاف أن نقول بأن قوة العمل للمهمات المالية FATF بفريقها الصغير قد حققت إنجازاً كبيراً ،

للمهمات المالية FATF حديثاً تقريراً سنوياً خاص يبحث في ما وراء التقارير الدبلوماسية التي تشير إلى دول بعيدة ، والهدف هو وضع ضغوط أخلاقية للتأكيد على بعض الخطوات العملية اللازمة التي تتوافق مع أهداف أعضاء قوة العمل للمهمات المالية .

● لقد وضعت قوة العمل للمهمات المالية FATF لنفسها هدفاً هو تقييم القوانين والآليات المطبقة لمكافحة غسيل الأموال في دولها الأعضاء ، وعلى سبيل المثال تم مراجعة لوكسمبورج في أوائل عام ١٩٩٨ .

● أشار التقرير الأخير الصادر عن قوة العمل للمهمات المالية FATF في فبراير ٢٠٠٠ إلى أنه قد طرأ تغير في أهداف غاسلي الأموال نحو : مكاتب الصرافة ، شركات التامين ، واستخدام الوسائل الالكترونية في تغير العملة بشكل مطرد ، وذلك لأن القليل منهم على

● لقد أصبحت هذه التوصيات التي أصدرت أولاً عام ١٩٩٠ وروجعت في عام ١٩٩٦ مقبولة دولياً في هذا المجال ولقد ساعدت عمليات الرقابة لقوة العمل للمهمات المالية وخاصة : عمليات التقييم الشاملة ، تيسير التشريع للقوانين المتعلقة بغسيل الأموال في العديد من الدول الأعضاء .

● ولقد شجعت قوة العمل للمهمات المالية FATF تشكيل لجنة إقليمية لمكافحة غسيل الأموال ، والتي عملت بدورها كقاطب محورية لمبادرات مكافحة غسيل الأموال في هذه الأقاليم .

● وأخيراً طلبت حكومات الدول الصناعية السبع الكبرى والتي اجتمعت في ديفيد في يونيو ١٩٩٧ ، من قوة العمل للمهمات المالية ليس فقط أن تستمر في عملها الحالي ، لكن أن تقوم أيضاً بفحص وسائل تطويرها على مدار السنوات المقبلة .

● أصدرت قوة العمل

على الأقل في نشر الوعي على مستوى العالم بتعبيرات غسيل الأموال واتسجام وتوافق الجهود المبذولة من قبل كل دولة .

● وفي فبراير عام ٢٠٠٠ قررت قوة العمل للمهمات المالية FATF تعليق عضوية النمسا باللجنة في يونيو ٢٠٠٠ إذا لم تتخذ إجراءات ضد دقاتر التوفير غير معلومة الهوية ، و ذلك ضمن سياستها للأعضاء الذين لا يقومون بتطبيق التوصيات الأريمون ، وقد قامت الحكومة النمساوية باتخاذ الخطوات المناسبة لتوافق هذه المتطلبات الخاصة بقوة العمل للمهمات المالية FATF لتجنب تعليق عضويتها

● من أهم ما تم إنجازه في الفترة الماضية إعطاء العضوية الدائمة للأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتطوير وجودها الإقليمي وتحسين نظم مكافحة غسيل الأموال في الدول الأعضاء خاصة النمسا .

● لقد استكملت FATF أول إعلان لها لتطوير العمل مع الدول غير المتعاونة في مجال الإرهاب ومن المهم ملاحظة ما اعتبرته قوة العمل منهاج للتعامل مع الدول الغير متعاونة .

وبناءً عليه أصبحت المهمة الرئيسية لقوة العمل للمهمات المالية تركّز في الوقت الحالي على ثلاثة مجالات :

● نشر رسالة مكافحة غسيل الأموال لجميع القارات والأقاليم في جميع أنحاء العالم .

● تحسين أسلوب تطبيق التوصيات الأريمين على مستوى الدول الأعضاء .

● تقوية عملية مراجعة طرق غسيل الأموال وأسسها .

المصادر :

- ١ - د. حمدي عبد العظيم ، (غسيل الأموال في مصر والعالم الإسلامي) ، الناشر المؤلف ، الطبعة الأولى ١٩٩٧
- ٢ - جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل ، حلقات نقاشية حول :التوبة من المال الحرام ، سبتمبر ١٩٩٩ م.
- ٣ - مقالات من النت .
- ٤ - محمد عبد الحليم عمر ،

- (التوبة من المال الحرام) ، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية - مركز صالح عبد الله كامل - جامعة الأزهر ، سبتمبر ١٩٩٩ م.
- ٥ - الشبكة القانونية العربية - فروع القانون .
 - ٦ - مؤتمر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ يونيو ٢٠٠٤
 - ٧ - من جوريسبيديا ، الموسوعة الحرة على النت .
 - ٨ - أسس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : أحمد فاضل .
 - ٩ - www.alrakoba.com .
 - ١٠ - وقع شركة ACM على النت <http://ar.ac-markets.com>
 - ١١ - دراسة قامت بإعدادها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في ٢٠٠٦/٥/١١ .
 - ١٢ - أروى الفاعوري ، جريمة غسيل الأموال ، مرجع ص ٣٥-٣٧ .
 - ١٣ - د. محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات / القسم العام ، ص ٧٧ .
 - ١٤ - د. محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات / القسم العام ، مرجع ص ٤٦٤ .
 - ١٥ - محمد الصباغ ، ظاهرة غسيل الأموال غير النظيفة ، ص ٢٨ وما بعدها .
- *****

غسيل الأموال محلياً ودولياً

دكتور / سمير سعد مرقس

محاسب قانوني ومستشار ضريبي - مدير عام بمصلحة الضرائب (سابقاً)
أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية - أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية
وكلية التجارة بدمهور - أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة - مدرس بالجامعات العربية (سابقاً)
زميل جمعية الضرائب المصرية . عضو جمعية المحاسبة الأمريكية AAA

المقصود بغسيل الأموال :

- يشير مصطلح غسل الأموال إلى عمليات تحويل أموال غير شرعية ولكنها تظهر في شكلها الخارجى بشكل قانونى ومشروع ، إضافة إلى ذلك ، اختفاء عدم مشروعيته دخولها واستخدامها .
- هدف عملية غسل الأموال هو تحويل الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة أو المرتبطة بها لتأخذ شكلاً مشروعاً .
- غسل الأموال هو مفهوم عام وشامل ، يستوى على ثلاث مراحل :
- مرحلة الإيداع أو مرحلة ما قبل الغسل ، أى

التعامل المادى النقدي .

- مرحلة التراكم أو مرحلة الغسل نفسها وهى عملية تحويل الأموال من خلال حسابات متنوعة لإخفاء وتعتيم حقيقة مصادرها .
- مرحلة التكامل : أو إعادة الاستخدام وهى مرحلة غسل الأموال من خلال مؤسسات مالية وقنوات شرعية .

وفى هذا التوليت تصبح الأموال مجتمعة ويتم تحويلها من خلال بنك ما لتجد طريقها لتصبح أموالاً سهلة التداول .

(لا تلفت الانتباه ، ولا تعقد الأمور واستخدام وسطاء معروفين) .

تعتمد استراتيجيات غسل

الأموال على عمليات مالية ذات عائ مرتفع ومغزٍ لجذب المؤسسات المالية المشروعة لتتمكن من التحرك من خلالها .

تعمل عمليات غسل الأموال على تحويل الأموال من اقتصاد غير مشروع فى عمليات استثمارات مرحب بها ويحتاجها الاقتصاد المشروع ، وبشكل عام أصبحت الآن هذه العمليات تظهر فى أشكال عمليات مالية على مستوى عالمي وذلك على مدار ٢٤ ساعة يومياً .

عملية الدخول للنظام العالمى أصبحت الآن حالة من إحياء عناصر من رجال المال والاقتصاد ، لتطويعهم فى

تحويل رؤوس الأموال الغير مشروعة بقيم ضخمة بدون أن تستغرق وقتاً في فحصها والاطلاع عليها .

هناك تعريف والى أطلقه محمد نوكمبورج للإدارة النقدية .

" كل عمل منفصل يتضمن إخفاء ، استحواذ ، امتلاك ، استخدام ، استثمار حركة ، حماية أو تحويل للثروة يجرمه القانون أو أى إجراء مخالف لنصوصه "

الشروع فى عمليات غسل الأموال تكون مسبقة بأعمال مخالفة للقوانين (مثال : عمليات الاتجار فى المخدرات) وبالتالى فإنها تتضمن بشكل أو بآخر على عمليات إجرامية .

لذلك لا توجد ضوابط أو قيود على الأصول التى يمكن غسلها .

عملية غسل الأموال لا تتوقف ، مهما كان عدد الخطوات أو التحويلات التى تمت فى العمليات الغير مشروعة ، فإن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكون شريفة "فى نظر القانون" .

فى مجال غسل الأموال لا يوجد "وصف" وذلك هو الاختلاف الأساسى مع القوانين المطبقة .

يستخدم هذا المصطلح ليشمل تجارة المخدرات ولكنه أيضاً يشمل مجالات تجارية أخرى مثل تجارة السلاح والإرهاب وبالتالى الفساد لذلك يجب أن يتعامل مع مصطلح "غسل الأموال" بشكله الأشمل .

كيف تتم عمليات غسل الأموال

من أفضل الطرق لإيجاد مؤسسة مالية إجرامية هو أن يكون لها أساس قانونى .

تتم خطوات عمليات غسل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى فى أى موقع من مواقع الاقتصاد الشرعى ، والسؤال هو ... هل يمكن أن يستخدم

مجال أعمالك الخاص فى عمليات غسل الأموال ؟ هل هناك ما يوقعك فى عمليات غسل أموال أو عمليات تجعلك محلاً للاشتباهات ؟

يمكن لعمليات غسل الأموال أن تظهر نفسها فى عدة

نماذج ، فتقنيات غسل الأموال تتغير باستمرار ، وبشكل عملى ، وذلك لأنها عبارة عن عملية مركبة من عدة عوامل دلالية أو عمليات مريبة ربما تحمل فى ظاهرها شئ يدل على أن ما يحدث يتضمن عمليات غسل أموال . من المهم أن تلاحظ أن الأشكال التالية للمراكز المالية تعتبر محط أنظار غاسلى الأموال :

- ارتفاع (إجمالى المنتجات الداخلية) لكل فرد .
- سرية القوانين البنكية .
- اتجاه الحكومة حيال عمليات غسل الأموال .
- عمليات السوفيت .
- غياب الصراعات (حرب العصابات) .
- غياب الفساد .

يمكننا عرض بعض الدلائل التقليدية والتى يمكن أن تعطل دلائل عن وجود عمليات غسل أموال مع العلم أن هذه القائمة ليست شاملة .
العوامل التى تجعل خطر غسل

الأموال .

- عندما تدار بطريقة ما للوصول إلى أهداف غير قانونية ، وعندما لا يكون هناك هدف غير اقتصادي أو عندما تظهر في صورة بعيدة عن المفاهيم الاقتصادية .
- عندما يتم سحب الأصول التي تم إيداعها (إيداع وسحب) إذا لم تكن الحركة العادية لحساب العميل تظهر شيئاً آخر غير ذلك .
- عندما يقع تحويل ما في الدائرة الطبيعية للمعاملات البنكية للملاء ولا يوجد هناك تفسير واضح لاختيار العميل لهذا البنك بالذات لمثل هذا التحويل بالذات .
- عندما تكون نتائج هذه العمليات على نوع ما من الحسابات الغير نشطة وتصبح الأكثر نشاطاً ولا يوجد تفسير واضح لذلك .
- طلبات العميل لإصدار أوامر دفع بدون استخدام

حساباته لكن عن طريق حسابات البنك أو طرف المراسلين أو الحسابات المتنوعة .

- الاستخدام الغير كامل للتسهيلات البنكية ، الكبيرة مع عدم إيداء الاهتمام من قبل العميل بمعدل الفائدة المرتفع على هذه المبالغ الممنوحة له .
- الحسابات المفتوحة بأسماء محامين أو محاسبين ممن لهم توكيلات ويعملوا لحساب طرف ثالث .
- التحويلات المتكررة بين حسابات خاصة وحسابات شركات ، ويكون المتحكم فيها هو نفس الشخص صاحب الحساب الخاص .
- سمات العمليات الغير عادية
- الفروع ، التي يتم فيها عدد أكبر من العمليات النقدية أكثر من المعتاد في آن واحد .
- دين متعثر وفجأة يتم مداده بدون تفسير مقنع .

- استخدام حسابات مفتوحة بأسماء غير صحيحة أو حسابات رقمية لإجراء عمليات تجارية بواسطة تجار أو مؤسسات صناعية أو تجارية كبرى .
- حسابات شركات حيث تكون العمليات سواء كانت مدفوعات أو سحبيات ، تتم نقداً وليس باستخدام وسيلة أخرى للدفع .
- الإيداعات النقدية التي تتم ليلاً بمكينات الصراف الآلي لتجنب التعامل مع موظفي البنك .
- الإيداعات أو السحبيات المتكررة لمبالغ من حساب شخصي مفتوح لا تتناسب تلك العمليات مع نشاط صاحب الحساب .
- عملاء لهم عدة حسابات في بنوك مختلفة في نفس المدينة ، خاصة إذا ما كان البنك على علم بأن تلك الحسابات لعميل واحد قبل إصدار الطلب بأمر التحويل .

- الإفصاح الغير معتمد أو إعادة فتح حسابات باسم نفس العملاء أو بأسماء أعضاء عائلته بدون تتبع للأسباب التي استدعته لعمل ذلك .

عمليات الاستثمار

- شراء أوراق مالية مودعة طرف بنك ، عندما لا يكون ذلك متناسباً مع حالة العميل .

- طلب العملاء من إدارة أمناء الاستثمار لاستثمار مبالغ غير معروف مصادرها أو لا تتناسب مع حالة العميل مقدم الطلب .

- التفاوض على الأوراق المالية مقابل مبالغ نقدية كبيرة .

- شراء أو بيع أوراق مالية بدون هدف واضح أو هي ظل ظروف تظهر عادية .

- عمليات معتمدة على ضمانات أو قروض من إحدى الشركات التابعة ، أو شركات مرتبطة ببنوك

- أجنبية موجودة في بلاد تشتهر بتجارة المخدرات .
- الشراء النقدي للسندات من قبل أشخاص يمتلكون من الباطن الكثير من الأصول المعروضة للبيع .
- الاستثمار القائم على أسس الثقة في شركات غير مدرجة على قوائم البورصة والتي لا يمكن للبنك تحديد نشاطاتها .

العمليات العالية

- عميل مقدم من فرع بنك بالخارج ، أو شركة عميلة ، أو بنك آخر كائن في دولة تشتهر بتجارة المخدرات .

- استخدام الاعتماد المستندي أو وسائل أخرى لتمويل حركة الأموال لدول معينة بالرغم من أن مثل هذه التحويلات لا تمت بصلة للنشاط الطبيعي للعميل .

- العملاء الذين يؤثرون على المفوضات العادية والأساسية متضمناً تلك

- التحويلات الالكترونية التي لا يمكن تعريفها على أنها عمليات تتم لأهداف محددة أو تلك الحسابات التي اعتادت أن تتلقى مدفوعات أساسية من دول مرتبطة بشكل عام بعمليات إنتاج وبيع المخدرات .

- العملاء المعروف نشاطهم ويقومون بعمل تحويلات منتظمة لحسابات مفتوحة ببنوك بالخارج .

- التقدم بطلبات لإصدار شيكات سياحية أو شيكات مصرفية أو منتجات بنكية أخرى قابلة للتداول .

- افتتاح مكاتب تمثيل بدون هدف واضح أو لغرض اقتصادي .

العمليات

التي يتم تورط شركاء فيها

- تغيير ملحوظ في أسلوب حياة أحد الموظفين .
- تغيير في الخدمات التي يقدمها الموظف أو فرع ما

، على سبيل المثال مندوب
يبيع يبيع منتجاته نقداً
وهجأة تزيد نسبة مبيعاته
بطريق غير متوقعة .

● أى عملية يتم فيها
اشتراك أى موظف وتكون
هوية المستفيد النهائي أو
الشريك غير متوافقة مع
طبيعة هذا النشاط .

عمليات الائتمان

● العملاء الغير متوقع
وهائهم بالدين .

● طلبات القروض المدعومة
بضمان بنك أو من طرف
ثالث إذا لم يكن أصل هذه
الضمانة غير معروف أو
إذا لم تكن هذه الضمانة
لا تتناسب مع حالة
العميل .

● تقديم ضمانات من قبل
طرف ثالث ، غير معروف
للبنك ، وليس لهم علاقة
وثيقة بالعملاء وليس
لديهم أسباب منطقية
لتقديم مثل هذه
الضمانات .

● طلبات القروض المصحوبة

بتقديم ضمانات فى صورة
شهادات إيداع مصدرة من
بنك خارجى .

● إيداع مبالغ كبيرة
كضمانات ائتمان بدون
معرفة مصدر هذه المبالغ
المودعة أو تفسير ذلك .

العمليات

التي تتم عن طريق وسطاء

● بجانب شركات الواجه ،
يجب ملاحظة العدد
المتزايد فى الوسطاء
القادرين على التطور فى
عمليات غسل الأموال مثل
المحامين ، المحاسبين ،
الاستشاريين الماليين ،
الشركات المتداخلة
والشركات الائتمانية .

● الشركات المصدرة
للفواتير .

● الخلاصة : مع كون غسل
الأموال هو حقيقة محاولة
دس الأموال القذرة فى
النظم عن طريق تقنيات
عديدة ومتسعة يمكن أن
تتضمن الآتى :-

● تحويل النقديّة إلى فئات

من العملات الصغيرة .

● تمويه واستحواز الأنشطة
الصغيرة .

● توريث موظفين أو
مؤسسات فى جرائم .

● استمرار عمليات التحويل
للأموال خاصة من خلال
دول لا يوجد فيها قوانين
بنكية صارمة offshore
(centers easygoing) .

● الأعداد الهائلة من
العمليات التى تتم بنجاح
لكى يتم إعادة الأحداث
إلى مجراها الطبيعى ،
وكما ازداد تنوع الأدوات
المستخدمة مثل الشيكات ،
الشيكات السياحية ،
رؤوس الأموال ، السندات
كلما زادت صعوبة تتبع
مصدر هذه الأموال .

● وبالرغم من ذلك ففى
حالة إتمام عملية غسل
الأموال فإنها لا تزال
تحتاج أن تصل إلى مرحلة
اكتساب سمعة الاحترام ،
وذلك يتطلب خطط
اقتصادية ومالية معقدة .

أنظمة جديدة لفصل الأموال وذلك تجنباً لاكتشافها ، بعبارة أخرى يمكننا القول بأن ظاهرة تحويل الأموال لبنوك سويسرية قد اختفت .

هناك أسلوب يشتهر به كبار تجار المخدرات وهو شراء أشياء مثل الكحول والأدوات والذهب ثم إعادتها معهم إلى بلادهم ، ثم يتم بيع هذه الأشياء بأسعار أقل من سعر السوق وبينما هم يخسرون من ٢٠ - ٣٠ بالمائة من "أرباحهم" فإن الفائدة الحقيقية هي الأموال الغير مكتشفة .

أكثر من ذلك ، لقد أصبحت منظمات الجرائم الدولية أكثر تورطاً في برامج الخصخصة ، فهم يقومون بشراء البنوك ذات الملكية الخاصة وشركات الاتصالات ومراكز الخدمات كواجهة أو كغطاء لعملياتهم السرية .

أما عن أحدث التقنيات لإخفاء النقدية فهو استخدام "النقود الالكترونية" وهي مازالت في طور التجربة وهي

بالمتابعة في داخل المجتمعات الممرقية (الغير مستخدمة لقوانين أو نظم صارمة) وذلك لتمكن من تجنب أى تسجيل لتحويلات دولية لأن هذه المجتمعات تعتمد على الثقة والبساطة .

سوف يقوم غاسل الأموال باستخدام أسماء وهمية / أو أسماء مشكوك فيها عن ما هو ملاحظ داخل البيئة المحيطة .

● موظف يتعايش من مصادر غير مصادر دخله المعروفة .

● موظفون لا يقومون بأجاراتهم .

● ازدياد ملحوظ وغير متوقع في مصادر الدخل .

غاسل الأموال

يمكنهم تغيير أساليبهم

غاسل الأموال هم شخصيات تتسم بالذكاء ، من المشاهير ، ذو سمعة طيبة ، من أصحاب الشهادات العليا .

لقد اكتشف قادة تجار المخدرات والجرائم المنظمة

يتبنى غاسل الأموال من سوف يقوم بدور الغطاء لهم بسهولة والذي سوف يبرر استحواسهم السيولة النقدية ، على سبيل المثال ، من تتم لهم دورة رأس المال بصورة شهرية : المطاعم ، محطات غسيل السيارات ، محلات التنظيف الجاف ، محلات البقالة ، الملاهي الليلية ، الكازينوهات ، صالات القمار ، محلات التحف ، مكاتب الصرافة وتغيير العملة .

يتبنى غاسل الأموال من سوف يقومون بدور الغطاء لتبييض الأموال الواردة من الخارج من خلال أصحاب أعمال الاستيراد والتصدير ، مكاتب السياحة ، قد يستخدم غاسل الأموال الأفراد مثل الاستشاريين القانونيين ، مستشاري الاستثمار ، وقد يستخدم غاسلي الأموال أيضاً المؤسسات المالية كواجهة لهم ، مثال : شركات وهمية ، شركات ضامنة ، شركات قابضة .

بعد ذلك يقوم غاسل الأموال

عبارة عن كارت يحتوى على شريحة ذكية تحتوى على النقود يمكن تمثيلتها عن طريق التليفون أو ماكينة البنك ويمكن أن تحول من كارت إلى آخر ويمكن استخدامها لأى حجم مشتروات ولا توجد وسيلة لتتبع تحويلات مثل هذه الكروت لأنه لا يوجد سجل لمثل هذه العمليات لأنها تتم عن طريق الفيزا والماستر كارد ويمكن بعد ذلك تحويلها إلى نقدية من كارت إلى آخر ، أو الشراء بواسطتها .

من هم الأشخاص المعنيين

كل شخص وكل هيئة مسئولة ، سواء كانت شركة شقيقة ، أو بنوك أو شركات استثمار أو أمناء الحفظ وبالطبيعة تقع المسؤولية الأولى على عاتق المتخصصين الماليين والخاضعين للقوانين التى تختم معرفة هوية العميل .

ولأن الأموال المفسولة مرتبطة بمرورها على الأنظمة البنكية ، فإن جميع العاملين بالبنوك تقع عليهم مسئولية خاصة فى هذا الخصوص .

ولذلك فإن مكافحة غسل الأموال هى واجب قومى والتزام إجبارى على موظفى البنوك .

ولقد أصدر مؤتمر الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) عام ١٩٩٤ التوصيات الآتية :
- لقد أزمجتنا زيادة نمو معدلات الجريمة المنظمة عالمياً ، بما يتضمن غسل الأموال واستخدام الوسائل غير المشروعة للتحكم فى الأعمال المشروعة ولكى نصل إلى هدفنا ، يجب أن نتفق على أن الأسس البنكية يجب أن تطبق من خلال أعضاء لجنة قوة العمل للمهمات المالية FATF (انظر : الإجراءات على المستوى الدولى) والبلاد الأخرى التى يوجد بها مراكز تجمعات مالية .

وإذا ما تطرق أحد إلى النظم البنكية وصناعة الخدمات المالية ، يجب أيضاً التطرق إلى نظم التأمين ، والتى تم يسبق التطرق إليها إلا بشكل بسيط ، وذلك بفاءاً على

أحدث تقرير لـ FATF (قوة العمل للمهمات المالية) والذي يتم تحديثه بشكل سريع .

يدين شك لقد أصبحت تجارة

المقاربات فى محط أنظار

غسل الأموال ، فعند شراء

عقار بسعر أعلى من سعر

السوق ، من له حق سؤال

المشتري لماذا يقوم بعمل ذلك ؟

هل سوف يستعلم السمسار

عن أصل هذه المبالغ ؟ لقد

أصبحت المقاربات الآن مجالاً

أقل جاذبية مقارنة بالسنوات

الماضية وذلك بسبب تميز

قانون التضخم المالى ، وذلك

على الأقل فى بعض من

الدول الصناعية السبع

الكبرى ، أصبحت بورصة

الأسهم تأخذ الاهتمام الأكبر

، وهنا يجب أن نسأل لماذا ؟

يجب أن نجزم بأن لفظ

"السوق" وهو لفظ دولى ، ذو

سهولة عالية ، مجال جذب

كبير ، على الأقل فى الوقت

الحالى ، حيث يمكن أن نجد

العمليات الأساسية قائمة

على أسس مؤمنة .

إنه لشئ يسعدنا فى هذه

المرحلة أن نستشهد بقائمة قصيرة من الصفات الأساسية التي يجب معرفتها وهي "إذا أردت أن تغير العالم ، فابدأ بنفسك " إن الشخص الذي يقوم بعمليات غسل أموال يتوافر فيه على الأقل ، بعض من الصفات الأساسية الآتية:

- عدم الأمانة .
- النزاهة .
- الموضوعية .
- المسئولية .
- الانفتاح .
- الأمانة .
- القيادة .

"الفساد موجود في المجتمع إلى حد ما ، وكلامه أنه ثمة شيء ما خطأ في العلاقة بين المجتمع والحكومة ، وبها يصبح الفساد ظاهرة شائعة ، نقرأ عنها يومياً في الصحف العامة حيث يعمل محل الخدمات العامة جشع خاص ، والنظم التي تتسم بالنزاهة القومية إذا عم فيها الفساد فإنها تؤول إلى التهاوى ، ومع ذلك فإن محاربة الفساد ليست النهاية في حد ذاتها

لكن الصراع ضد المحظورات جزء من هدف خلق جو أكثر فاعلية لحكومة عادلة ونظم مالية فعالة .

" الهدف ليس هو الوصول إلى الحكم الصحيح ، لكن الهدف هو تحقيق ازدياد الأمانة الأصلية "

ما هي مسئوليتنا الشخصية

بدون شك يجب أن نمنع غسل الأموال وأن نقدم بكافة الطرق والوسائل الشرعية والاحتياطات المختلفة الصادرة للتأكد من أن المؤسسات المالية والائتمانية بالذات ، تطبق إجراءات مناسبة للتعرف على هوية العملاء ، للإخطار عن العمليات المشتببه فيها للسلطات والنظم الداخلية المختصة .

ذلك يتطلب أيضاً أن نمنع استخدام الأنظمة المالية في عمليات غسل الأموال ، تلك التي تنتج عن النشاطات الإجرامية عامة وتجارة المخدرات بشكل خاص ، وهذا يتطلب مساعدة إدارية وتقنية

بفرض خلق أسس تلائم مكافحة غسل الأموال ، تكون معادلة لتلك الأسس التي يتبناها المجتمع .

● على القطاع المالي أن يلتزم بما يلي :
● إلزام العملاء بتقديم هويتهم .

● التعاون مع السلطات .
● الحفاظ على السرية بشكل محترف .

القصور في الاحتراف والروتين ، الإهمال والفساد هم المعائق في مثل هذه الأحوال .

ملخص عام لمؤشرات الاشتباه

أولاً ، التعامل على حسابات العملاء ، الحسابات التي يتم عليها دورات نقدية ضخمة بما لا يتماشى مع طبيعة نشاط العميل .

● التحويلات المتتالية والغير مبررة لحسابات في بنوك أخرى (داخلياً أو خارجياً) .

● استخدام الحساب الواحد لأكثر من غرض لإخفاء طبيعة أو أسباب استخدام

الأموال الخاصة بذلك الحساب .

● الحسابات ذات التدفق التقدي الثابت والتي تتعلق بنشاطات ذات تدفق تقدي موسمي (مثلاً الأيس كريم والمثلجات في الشتاء) .

● فتح اعتمادات مستندية لا تتماشى مع ثمن البضاعة الحقيقية ولا تبدو منطقية .

● فتح خطابات ضمان وتسييلها بعد مدة قصيرة .

● العملاء الذين يقومون بفتح أكثر من حساب دون أسباب منطقية .

● التحويلات المتعددة والمتتالية وخاصة ذات المبالغ المتشابهة .

● العملاء الذين يتقاضون في إعطاء معلومات مطلوبة أو الذين يقومون بإعطاء معلومات صعب التحقق منها .

● طلبات القروض على حسابات غير نشيطة مع تعليمات بالدفع لطرف

ثالث .

● تحويل الأموال إلى بلاد ذات قوانين صارمة بشأن سرية الحسابات .

● السداد المبكر والمفاجئ للقروض وخاصة تلك المشكوك في تحصيلها .

● حجم التعاملات التي لا تتماشى مع نوع نشاط العميل التجاري .

● تضخم حجم نشاط العميل وأرباحه بما لا يتناسب مع تاريخ تأسيس الشركة خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير .

● الرفض أو التقاعس من قبل الوكيل - كالمحامى أو المحاسب أو الوسيط المالى .

● ومن في حكمهم بإمداد معلومات عن مؤسسى الشركات (تحت التأسيس) ، وذلك بالتردد بعدم إفشاء سر المهنة عند استيفاء بيانات التعرف على هؤلاء المؤسسين .

● العملاء الذين يحتفظون

بحسابات في عدة فروع لبنوك مختلفة في منطقة واحدة ويقومون بتجميع الأموال في أحد تلك الحسابات ومن ثم طلب تحويلها للخارج .

● شركاء العمل في مناطق مشتبها فيها .

● العناوين غير المألوفة / الغريبة .

● العملاء الذين يقومون بتحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً ، وتلك المبالغ الكبيرة المحولة من الخارج البلاد لعملاء غير مقيمين مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً لهم .

● ورود تحويلات من الخارج بمبالغ كبيرة لصالح أحد العملاء من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاطه مع العالم الخارجى .

● ورود تحويلات بمبالغ

كبيرة مع تعليمات بالدفع
نقداً لمستفيدين ليس لهم
حسابات بالبنك .

● التحويلات القادمة من
والموجهة إلى دول لا تتوافر
لديها نظم تشريعية
مناسبة لمكافحة غسل
الأموال .

● التحويلات المتتالية إلى
حساب أو حسابات مفتوحة
بالخارج .

● إيداع شيكات بمبالغ كبيرة
يكون المستفيد منها طرف
آخر ومظهره لصالح
العميل مع عدم وضوح
وجود علاقة بين المستفيد
والعميل تستلزم ذلك .

● العملاء الذين يحتفظون
بعدد من الحسابات لا
تتطلبها طبيعة نشاطهم ،
خاصة إذا تمت معاملات
على هذه الحسابات مع
أشخاص غير ذوي صلة
واضحة بالعملاء .

● العملاء الذين يستخدمون
حساباتهم في تلقي أو
تحويل مبالغ كبيرة بسبب

غير واضح أو ليس لها
علاقة بهم أو بنشاطهم .

● وجود مسحوبات نقدية
كبيرة من حساب كان يعد
غير نشط ، أو من حساب
تم تحويل مبالغ كبيرة إليه
من الخارج بصورة غير
متوقعة .

● تكرار تحويل مبالغ صغيرة
اللكترونيا إلى أحد
الحسابات يلي ذلك قيام
صاحب الحساب بسحب
هذه المبالغ أو تحويلها
لسحب آخر في الداخل أو
الخارج .

● تعدد طلبات إصدار
شيكات سياحية أو
شيكات مصرفية بمبالغ لا
تتناسب مع طبيعة وحجم
نشاط العملاء .

● فتح اعتمادات مستندية
بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع
طبيعة وحجم نشاط
العملاء ، أو أن يكون
المستفيد فيها أحد
العملاء ذوي الصلة
الوثيقة بالعميل بالخارج .

● خصم أوراق تجارية
المستفيد منها طرف
أجنبي غير معروف بالبنك
دون توافر أى مبرر
لخصمها داخل البلاد .

● شراء أوراق مالية كبيرة
من خلال البنك ، أو
الاحتفاظ بها كإمانة لديه
إذا كان ذلك لا يتماشى مع
طبيعة نشاط العميل .

● قيام العملاء بطلب
الاقتراض بضمان أصول
مملوكة لآخرين لا تربطهم
بهم أية علاقة واضحة أو
أن الاقتراض من حيث
حجمه أو طبيعته لا
يتماشى مع طبيعة نشاط
العملاء طالبي الاقتراض .

● تعاملات المترددين على
كازينوهات ألعاب المائدة
بالفنادق من خلال مندوبي
البنوك المشرفة على هذه
الكازينوهات .

ثانياً : عمليات الإيداع النقدي .

● الإيداعات النقدية
الصغيرة في عدة حسابات
مختلفة ومن ثم تحويلها /

تجميعها في حساب واحد .

● الإيداعات النقدية الكبيرة التي يتبعها مباشرة عمميات سحب / تحويل لكل أو أغلب تلك الإيداعات دون أسباب واضحة .

● الإيداعات النقدية الكبيرة دون سبب واضح .

● استخدام بطاقات الائتمان في شراء المجوهرات الثمينة في البلاد ذات الشهرة بالتجارة في تلك المجوهرات لتمويل العمليات الإرهابية والغير مشروعة .

● عمليات الشراء المتكررة للشيكات السياحية دون مبرر واضح بمبالغ صغيرة متكررة أقل من حدود الاشتباه .

● عمليات السداد لبطاقات الائتمان بمبالغ تفوق الحد الأقصى المدين / المستخدم دون أسباب واضحة / منطقية .

● استخدام بطاقات الائتمان في شراء بضائع ذات حجم تجارى وليس للاستخدام الشخصى .

● قيام العملاء باستخدام كافة رصيد بطاقة الائتمان ومن ثم قيامه بالسداد الكامل وتكرار تلك العمليات في فترة أقل من فترة السماح الواحدة بواسطة البطاقة .

● عمليات الشراء أو البيع للنقد الأجنبى بمبالغ كبيرة بما لا يتماشى مع طبيعة نشاط العميل .

● عمليات الشراء أو البيع المتكررة للنقد الأجنبى والتي لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء .

● الإيداعات النقدية الكبيرة التي يودعها أصحاب الحسابات بأنفسهم أو الأشخاص الموضيين في التعامل على الحساب بما لا يتماشى مع طبيعة نشاطهم .

● الإيداعات النقدية المتكررة التي لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء .

● الإيداعات النقدية المتكررة من قبل جهات مختلفة في حسابات أحد العملاء لفرض غير واضح ودون أن يكون هناك ثمة علاقة بين هذه الجهات والعميل .

● الإيداعات النقدية الكبيرة التي يتم تحويلها خلال فترات زمنية قصيرة إلى جهة أخرى لا ترتبط بشكل وثيق بنشاط العملاء الذين قاموا بتحويلها .

● الإيداعات النقدية الكبيرة التي يقوم بها العملاء الذين يستعملون عادة الشيكات أو الأدوات المصرفية الأخرى .

● الإيداعات النقدية الكبيرة التي يقوم بها العملاء باستخدام آلات الصرف والإيداع الآلى ، ومن ثم لا يتحقق اتصال مباشر مع

موظفى البنك إذا كانت تلك الإيداعات لا تتماشى مع طبيعة نشاط العميل .

● العملاء الذين يتم التعامل على حساباتهم بمبالغ نقدية كبيرة مع عدم استخدام الأدوات المصرفية الأخرى دون مبرر واضح .

● العملاء الذين يستخدمون حسابات متعددة فى إيداع مبالغ نقدية يكون مجموعها كبيراً خلال فترة زمنية معينة .

● الأشخاص الذين يسعون لتبديل كميات كبيرة من أوراق البنكنوت من فئات صغيرة إلى فئات كبيرة دون أسباب واضحة .

ماهى الإجراءات المتبعه بها دولياً .

لتحقيق النجاح فى مكافحة إدمان المخدرات من خلال الإجراءات الموجهة ضد المدمنين أنفسهم ، وتجار التجزئة ، والمهرين ومنفذى بعض العمليات المحظورة ، قرر المجتمع الدولى الذى

تحول انتباهه إلى حقيقة تجارة النقود ذاتها ، (كمثال : الدخل الفردى) ولهذا السبب نتساءل لماذا لا نحاول الضرب على مصدر الداء بأن نتخذ إجراءات شاملة ضد غسل الأموال ؟

لقد اتسعت وتعقدت الخطط والاستراتيجيات والاتفاقات الدولية لكسر قيود غسل الأموال لذلك فمن الصعب العمل بها .

لأن غسل الأموال عمل ضخم وليس بالضرورة يمكن السيطرة عليه بواسطة الاتفاقات الدولية .

تعتبر اتفاقية فيينا والتي كانت بمثابة حجر الزاوية للوقوف على مكافحة المخدرات نتيجة لثمانى عقود من الجهود المضنية فى هذا المجال ، ونتيجة لسلسلة طويلة من المبادرات والمؤتمرات والتي بدأت كالآتى :

١٩٠٦ أول مؤتمر دولى فى شنغهاى عن المواد المخدرة أراد المؤتمر تنظيم الاتجار فى هذه المواد ، إلا أنه قد انهار بسبب نقص التعاون بين

الدول الأوروبية .

١٩١٢ مؤتمر دون هيجو ،
لمناقشة نفس الموضوع .

١٩٢٤ / ١٩٢٥ مؤتمر جنيف :
قررت أربعون دولة الالتزام بوضع حدود معينة لاستخدام المواد المخدرة .

١٩٣١ مؤتمر بانكوك :
قررت الدول الالتزام بوضع حدود معينة فى استخدام المواد المخدرة لإحدى وعشرين عاماً وإعلان النوايا بتخفيض الاستهلاك .

١٩٦١ اتفاقية منع استخدام المخدرات عموماً ، تزامناً مع بداية موجة تأثير المخدرات فى الولايات المتحدة الأمريكية .

١٩٨٨ اتفاقية فيينا للأمم المتحدة .

١٩٨٨ / ٢٠٠٤ مقررات وفاق بازل للرقابة على البنوك وتوصيات قوة العمل للمهمات المالية FATF .



اللى بينا أكبر من .. قرض سيارة

⑤ قيمة التمويل بتغطى حتى ٧٥٪ من قيمة السيارة والقسط لا يتعدى ٤٠٪ من دخلك.

⑥ السداد حتى ٦٠ شهر بأقل سعر فائدة وأبسط إجراءات ومستندات.

19995

HD
بنك التمويل والإسكان
اللى بينا كبير

www.hdi-egy.com

Head Office & Branches

500

ATMs

أكثر من ٥٠٠ ماكينة صراف آلي

منتشرة في جميع أنحاء

الجمهورية لخدمتك



البنك الأهلي المصري

سجل تجاري رقم ١

